جامعة زيان عاشور – بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الصندوق النقد الدولي ودوره في التنمية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق

تخصص: قانون دولي عام

إعداد الطالبين:

- بلعطرة يوسف

- سبع بدر الدين

إشراف الأستاذ:

- د. بسعود حليمة

لجنة المناقشة

أ/د. فصيح خضرة	رئيسا.
أ/د. بسعود حليمة	مشرفا ومقررا.
أ/د. بلعباس عيشة	مناقشا.

السنة الجامعية: 2021-2022

جامعة زيان عاشور – بالجلفة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

الصندوق النقد الدولي ودوره في التنمية

مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر حقوق

تخصص: قانون دولي عام

إعداد الطالبين:

- بلعطرة يوسف

- سبع بدر الدين

إشراف الأستاذ:

- د. بسعود حليمة

لجنة المناقشة

أ/د. فصيح خضرة	رئيسا.
أ/د. بسعود حليمة	مشرفا ومقررا.
أ/د. بلعباس عيشة	مناقشا.

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ

الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾

(سورة البقرة الآية 32)

شـكــر وتقديــــر

نحمد الله أن وفقنا لإتمام هذا العمل، ونشكره على أن رزقنا الصبر والاجتهاد.

إنه لمن دواعينا الاعتراف بالجميل وأن نتوجه بالشكر وعظيم التقدير إلى أستاذتنا الفاضلة "**بسعود حليمة**" لقبولها الإشراف على هاته المذكرة، والتي اهتمت بها منذ أن كانت فكرة إلى أن غدت جاهزة للتقييم، ولم تبخل علينا بنصائحها السديدة وتوجيهاتها البناءة .

وإلى أعضاء اللجنة لما بذلوه من وقتهم وجهدهم في تقييمها، والذين سيكون لآرائهم الأثر الكبير في تسديدها وتقويمها.

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساعدونا في انجاز هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد

يوسف & بدر الدين

إهــداء

إلـــــى الوالـــديـــــــن الكريـميـــــــن،

والجدتين "الحـــاجة بختة" و"الحاجة مسعودة"

أطـــال الله أعمـــــــارهـــــم

وإلى جدّي "الحـــاج لخضر" و"الحـــاج العيد" رحمهما الله وأسكنهما فسيح الجنان

إلى زوجتي وقرة عيني

إلـــــى جميـــع الأهـــــل والأحبـــاب

والأصـدقـــــــاء وزملاء العمل

إلـــــى كـــــل مـــن جعـل العلـــم

محـبـــة وقبـــلـة

يوسف

إهــداء

إلـــــى الوالــديـــــــن الكريــميـــــــن،

وإلى جدّي أطـــال الله أعمــارهـــــم

إلى زوجتي وقرة عيني

إلـــــى جميـــع الأهـــــل والأحبـــاب

والأصــدقـــــــاء

إلـــــى كـــــل مـــن جعـل العلـــــم

محــبـــة وقبـــلـة

بدر الدين

المقدمة

المقدمة

تمهيد:

يعرف صندوق النقد الدولي بأنه المنظمة العالمية الأساسية التي يتم من خلالها التعاون النقدي على المستوى الدولي، ويضم في عضويته 188 بلد عضو مما يجعله منظمة يتعاون من خلالها جميع بلدان العالم تقريبا التحقيق الصالح المشترك، أما شقيري نوري فقد عرفه بأنه وكالة متخصصة من وكالات منظومة الأمم المتحدة، وهو المؤسسة المركزية في النظام النقدي أي نظام المدفوعات الدولية وأسعار صرف العملات الذي يسمح بإجراء المعاملات التجارية بين الدول المختلفة.

ويعتبره البعض بأنه أهم مؤسسة دولية تعنى بشؤون السياسات الاقتصادية الكلية (النقدية والمالية)، فهو وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة يقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي القوي يعتمد بدرجة رئيسية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وإقامة إطار مؤسسي أساسي لاقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي وانتهاج سياسات هيكلية تتماشى ومتطلبات السوق.

أما بخصوص نشأة الصندوق النقد الدولي فقد بدأت الأفكار والمقترحات تتوالى خلال السنوات الأولى من الحرب العالمية الثانية حول إقامة مؤسسات متخصصة بالنقد الدولي، كان أهمها المقترح الذي قدمه اللورد كينز في 07 أفريل 1943 والخاص بإنشاء اتحاد المقاصة الدولي ومقترح الخبير هوايت المقدم في 05 أفريل 1943 والذي يعتبر المصمم الحقيقي لصندوق النقد الدولي، وتم إنشاؤه بموجب اتفاقية برتن وودز.

وأنشأ صندوق النقد الدولي بموجب اتفاقية Bretton Woods بولاية New Hampshire في الفترة 01-22 تموز (جويلية) 1944 والتي أقرها ممثلو 44 دولة، اجتمعوا لمناقشة أهم القضايا والمشاكل الاقتصادية الدولية من ناحية والعمل نحو إعادة الاقتصاديات التي دمرتها الحرب العالمية الثانية من ناحية أخرى، وذلك من خلال البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD الذي رافق إنشاؤه تأسيس الصندوق لذا عادة ما يطلق على هاتين المؤسستين بتوأم برتن وودز.

وهكذا ارتبط تأسيس الصندوق بحاجة المجتمع الدولي إلى إنشاء منظمة عالمية أو نظام نقدي دولي جديد المعالجة الاقتصاد العالمي ما بعد الكساد الكبير خلال الثلاثينيات التي شهدت آثار وخيمة على

المقدمة

مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والمالية كإفلاس البنوك، تدهور أسعار المنتجات، بطالة واسعة، وفقدان مستمر للثقة بالعملات الوطنية وتزايد الطلب على الذهب وهو ما أحدث تقلص في حجم المعاملات النقدية في مختلف الدول وانكماش في التجارة وانخفاض في مستويات المعيشة.

لتشهد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت معظم الدول النامية على استقلالها السياسي، إلا أن المستعمر تركها في حالة اقتصادية واجتماعية متدهورة، وبالتالي شرعت كل دولة من هذه الدول في رسم إستراتيجية تنموية كفيلة بمعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، إن تطبيق هذه الإستراتيجية التنموية، تطلب موارد مالية معتبرة لم تكن في حوزة الكثير من الدول خاصة النامية منها، ولذلك كان تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية بطلب من هذه الدول واضح للعيان، وذلك بهدف الحصول على التمويل اللازم لمشاريعها التنموية في مرحلة أولى، ولتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية الهيكلية ومن أجل استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية التي أفرزتها تجارب التنمية في مرحلة ثانية، وفي ضوء ذلك يظهر كل من صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي على أنهما المؤسسات النقدية والمالية الدولية المركزية للنظامين النقدي والمالي الدوليين، فصندوق النقد الدولي يعد بمثابة القلب النابض المحرك للنظام النقدي الدولي، في حين يأتي البنك الدولي على رأس النظام المالي الدولي.

1. أهمية الدراسة:

يعد موضوع التمويل الدولي من أهم المواضيع التي كثر حولها الجدل وتفاوتت بشأنها الآراء، خاصة في فترة الحربين العالميتين وفترة الكساد العظيم، ولقد كان من نتيجة عدم وجود مؤسسات نقدية ومالية دولية مركزية في مستوى صندوق النقد والبنك الدوليين تتكفل بهذا الجانب فبل انعقاد مؤتمر بريتن وودز إلى عدم استقرار في النظام النقدي والمالي الدوليين وما صاحب ذلك من عجز في الموازنة العامة للدول التي تعتمد في تغذية العجز على الائتمان الخارجي، وهو ما حال دون قيامها بواجباتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

وانطلاقا من الأهمية التي يلعبها صندوق النقد الدولي في الإشراف على النظامين النقدي والمالي الدوليين من خلال تدخلهم في تمويل التنمية وإعداد وتمويل برامج الإصلاح الاقتصادي، وتدخلهم في إيجاد

المقدمة

حلول للازمات المالية العالمية التي شهدها العالم، ظهرت عدة دراسات وأبحاث ومؤلفات معاصرة في الاقتصاد الدولي لتوضيح مدى الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات وعلاقتها ببعضها وفعاليتها في التمويل الدولي والإشراف والسهر على استقرار النظام النقدي والمالي الدوليين وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية للدول.

تكمن أهمية الدراسة أنه يتناول موضوعا مهما وأساسيا وهو صندوق النقد الدولي، الذي يلعب دورا كبير في استقرار النظام المالي العالمي وخاصة في زمن لا يخلو من الأزمات والمتابع للأحداث والأزمات التي شهدها العالم يستنتج أن هذه الأخيرة في أمس الحاجة للحلول من طرف هيئات مختصة، وتعتبر أزمة الديون السيادية من الأزمات التي تهدد العديد من الدول والتي انطلقت شراراتها الأولى في إفريقيا والتي لا تزال تحاول الخروج منها وما تشكله من خطورة على الاقتصاد العالمي والتبعية الاقتصادية للدول المسيطرة.

2. أسباب ودوافع اختيار الموضوع:

- ✓ **المبرر الذاتي**: روح الفضول في اكتشاف خفايا وعمق هذا الموضوع، والميل الشخصي فيه.
- ✓ **المبرر الموضوعي**: هذا الموضوع من المواضيع النادرة في الجامعات الجزائرية، وبالأخص جامعة الجلفة.

3. أهداف الدراسة:

إن الغرض من دراستنا لموضوعنا هذا استند إلى عدة أهداف المتمثلة في:

1. عرض الإطار الفكري والنظري لصندوق النقد الدولي.
2. إبراز أهمية صندوق النقد الدولي.
3. أهم الإجراءات التي قام بها صندوق النقد الدولي لمعالجة الأزمات العالمية الاقتصادية.

5. المنهج المتبع في الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث يساعد هذا المنهج في معالجة البيانات والمعلومات وتحليلها، وهذا ما تفرضه الدراسة، حيث أن تناول برامج صندوق النقد الدولي وشروطه يفرض هذا المنهج،

كما سيستخدم منهج التحليل النظمي أيضا، نظرا لتشابك السياسي بالاقتصادي والاجتماعي والمالي والنقدي، في منظومة متفاعلة، وهو ما يساعد هذا المنهج في مسائله.

6. إشكالية البحث:

على ضوء ما سبق ذكره تبرز معالم إشكالية البحث التي نحن بصدد طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو أثر تدخل صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية؟

وفي هذا الإطار وللإلمام أكثر بجوانب الإشكالية، نطرح بعض الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يحتاج صندوق النقد الدولي لإصلاح إداري وهيكلي؟.
2. هل هناك دور خفي يلعبه الصندوق النقد الدولي لصالح الدول المسيطرة؟.
3. ما هي انعكاسات الاقتراض من الصندوق على الدول السائرة في طريق النمو؟.

وفقا للعرض السابق للإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1. أصل الخلل في الصندوق النقد الدولي في طبيعة ميثاقه.
2. طرق الاقتراض ونظام التصويت داخل صندوق النقد الدولي يعتبر من أهم المعيقات.
3. تأثير مجلس الأمن على دول الأعضاء.
4. ضعف في التوصيات والاقتراحات قبل نشوء الأزمة وتأخر في إعطاء الحلول والبدائل الكفيلة لتجنب الأزمات الاقتصادية وعجزه عن حل مختلف الأزمات الاقتصادية عبر التاريخ.

7. خطة الدراسة:

تهدف دراسة ومعالجة الموضوع من أغلب جوانبه تم تقسيم البحث إلى فصلين إذ تضمن كل فصل مباحث وكل مبحث تضمن مطالب وكل مطلب فروع.

المقدمة

كان الفصل الأول عبارة عن مدخل عام للموضوع بعنوان الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي، وينقسم إلى مبحثين، الأول منهما بعنوان البناء الوظيفي والهيكلي لصندوق النقد الدولي وأهدافه، والثاني بعنوان آلية عمل صندوق النقد الدولي.

أما الفصل الثاني فكان عبارة عن دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية، وينقسم إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية العالمية، أما البحث الثاني فيتضمن تقييم عمل صندوق النقد الدولي في مجال التنمية الاقتصادية.

وأنهينا دراستنا بخاتمة تطرقنا فيها إلى خلاصة عامة للموضوع مع إبراز أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي

الفصل الأول: الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي

يقوم صندوق النقد الدولي بدور مؤثر في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الأعضاء، وغالبا ما تكون لتوصياته وتوجيهاته آثار مباشرة على الواقع المعيشي للسكان، خاصة الفئات الاجتماعية محدودة الدخل والفقيرة، وإذا كان دور هذا الصندوق قد تراجع خلال العشرية الأولى من الألفية الثالثة، فإنه ما فتئ يسترجع تأثيره وهيمنته على الصعيد العالمي، مستغلا الظروف الطارئة التي نجمت عن دخول الرأسمالية المعولمة في أزمة بنيوية عميقة لا زالت ترخي بظلالها على العالم بأسره إلى يومنا هذا، ولعل الجديد في العودة القوية لصندوق النقد الدولي، هو تدخله المباشر في معالجة أزمة منطقة اليورو، عبر فرض تبني سياسات تقشفية صارمة أضرت كثيرا بشعوب المنطقة، من دون أن تقود إلى تحسن محسوس في المؤشرات الاقتصادية، كمعدل النمو وعجز الموازنة العامة ومستوى الدين العمومي، وسنقوم في هذا الفصل باستعراض الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي حيث سنخصص فيه مبحثين، المبحث الأول لمناقشة البناء التنظيمي والهيكلي لصندوق النقد الدولي مع التركيز على أهدافه، في حين سنتطرق في المبحث الثاني إلى تقييم دور الصندوق والتسهيلات التي يقدمها.

الفصل الأول: الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي

المبحث الأول: البناء الوظيفي والهيكلي لصندوق النقد الدولي وأهدافه:

تأسس صندوق النقد الدولي على أنقاض الفوضى التي شهدتها فترة ما بين الحربين العالميتين ليكون بمثابة المؤسسة الدولية التي تقع على عاتقها مهمة إدارة النظام النقدي الدولي وتأمين الاستقرار الاقتصادي العالمي من خلال تطبيق السياسات الكفيلة بتحقيق ذلك وعلاج العجز المؤقت في موازين المدفوعات للدول الأعضاء فيه والتخفيف من حدته إضافة لتحقيق استقرار أسعار الصرف والمحافظة على نظمها دون الوقوع في أزمات مالية، وعليه يتعين بداية دراسة هيكل الصندوق (المطلب الأول) وظائفه وفي المطلب الثاني أهدافه.

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق النقد الدولي:

نصت اتفاقية برتن وودز على أن باب العضوية مفتوح لجميع دول العالم، شريطة المساهمة برأس مال الصندوق وإتباع تعليماته وتقوم بإدارة الصندوق أربعة أجهزة خاصة به، يتم مناقشتها كالآتي:

أولا. المجلس المحافظين :Board Of Governors Councel[1]: يمثل جهاز السلطة العليا للصندوق الذي يجتمع سنويا بهدف التشاور بشأن النظام النقدي العالمي، ويمثل كل عضو في المجلس بمحافظ واحد يساعده محافظ مناوب، ومن حق كل دولة عضو في الصندوق أن تختار محافظا واحدا يمثلها في مجلس المحافظين وعادة ما يكون المحافظون–ومناوبوهم– من وزارة المالية أو محافظو البنوك المركزية، تساعدهم في ذلك لجنتين:

أ. اللجنة المؤقتة: أنشأت عام 1974 لتقديم المشورة إلى مجلس محافظي الصندوق في شؤون الإشراف على إدارة وتعديل النظام النقدي الدولي، والتصدي للتقلبات التي تهدده.

ب. لجنة التنمية: أنشأت عام 1974 وتتكون من 24 عضوا هم وزراء المالية يمثلون أعضاء في مجلس المدراء التنفيذيين المعنيين للبنك والصندوق، وهي اللجنة الوزارية المشتركة لمجلس محافظي البنك الدولي والصندوق، وتعني بنقل الموارد الفعلية إلى الدول النامية[2].

---

[1]– صندوق النقد الدولي، الهيكل التنظيمي للصندوق: www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm ص 6.

[2]– عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط 01، عمان، 1990، ص 287–288.

وتتمثل أهم مهام وصلاحيات هذا المجلس في:

- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط عضويتهم.

- الموافقة على تعديل الحصص للدول الأعضاء.

- الموافقة على تعديل عام في أسعار تبادل العملات للدول الأعضاء.

- عقد الاتفاقيات مع المنظمات الدولية الأخرى.

- تحديد وتوزيع الإيراد الصافي للصندوق.

- مطالبة دولة ما عضو في الصندوق بالانسحاب من الصندوق.

- استئناف القرارات التي يصدرها مجلس المديرين التنفيذيين.

- انتخاب المديرين التنفيذيين[1].

ثانيا. مجلس المديرين التنفيذيين:Board Of Exicutive Directors: يتولى إدارة أعمال الصندوق يتكون من 24 مديرا تنفيذيا يمثلون مصالح دولة أو مجموعة دول، يجتمعون ثلاث مرات أسبوعيا (على الأقل) للإشراف على تنفيذ السياسات التي تصنعها حكومات الدول الأعضاء، وغالبا ما يتخذ المجلس قراراته عن طريق إجماع الآراء بين الأعضاء[2]، يعتبر هذا المجلس بمثابة السلطة التنفيذية للصندوق، والتي بيدها مسؤولية اتخاذ القرارات ووفقا لاتفاقية الصندوق يجب أن لا يقل عدد المديرين التنفيذيين عن اثنى عشر (12) مديرا وبلغ عددهم عام 1988 اثنى وعشرون (22) مديرا[3]، وحتى عام 2014 أصبح عددهم أربعة وعشرون (24) مديرا. ويتم تعيين هؤلاء المدراء بالطريقة التالية:

1. **الدول الخمسة الأوائل**: والتي لها أكبر الحصص في رأس مال الصندوق وبالتالي أكبر قوة تصويتية فيه، لها الحق في تعيين من يمثلها في المجلس التنفيذي للصندوق (مدير تنفيذي لكل دولة).

[1]- هيثم عجام صاحب، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 193.

[2]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 288.

[3]- المرجع سابق، ص 194.

2. الدولتان العضوتان في الصندوق: واللتان يجري السحب على عملتيهما بشكل يتجاوز سحوبات عملات الدول الأخرى خلال سنة واحدة لهما الحق في تعيين مدير تنفيذي واحد لكل منهما، بشرط أن تكون هاتين الدولتين ممثلتان في المجلس أصلا.

3. أعضاء المجلس: الباقون وعددهم خمسة عشر (15) يتم انتخابهم (اختيارهم من قبل باقي الدول الأعضاء في مجلس المحافظين على أساس تمثيل مجموعات من الدول الأعضاء (أي كل عضو منهم يمثل مجموعة من الدول في الصندوق)[1].

ويختص مجلس المديرين التنفيذيين بالأعمال التالية:

- إدارة الأعمال اليومية للصندوق.
- الموافقة على أسعار التبادل الأصلية للعملات والتي تتقدم بها الدول الأعضاء وعلى التعديلات المقترحة.
- الموافقة على أسعار الصرف المتعددة.
- تحديد أوجه صرف موارد الصندوق، ورسم سياسة الصندوق.
- النظر في التقارير التي يعدها خبراء الصندوق بعد اتصالاتهم بالدول الأعضاء.
- الموافقة على إرسال المساعدات الفنية من الصندوق إلى الدول الأعضاء.
- إعداد التقرير السنوي للصندوق وعرضه على مجلس المحافظين[2].

ثالثا. مدير الصندوق: يتولى إدارة اجتماعات المجلس التنفيذي ويقوم هذا الأخير تعيينه، ويشترط أن يكون ذو خبرة واسعة ولا يجوز أن يكون المدير محافظا أو مديرا تنفيذيا ومدة عقد المدير خمس (05) سنوات قابلة للتجديد[3].

ومن أهم أعمال مدير الصندوق:

---

[1]- المرجع سابق، ص 194-195.

[2]- ميثم عجام صاحب، مرجع سابق، ص 195-196.

[3]- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 288.

– التنسيق بين مجلس المديرين التنفيذيين ومجلس المحافظين والدول الأعضاء في الصندوق والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

– إدارة أعمال الصندوق كرئيس لهيئة الموظفين والخبراء بالصندوق.

رابعا. مجموعة الخبراء المتخصصين في الصندوق: يقوم مدير الصندوق ونائبه بتعيين مجموعة الخبراء والمتخصصين بتحليل المسائل المالية والنقدية ومراقبة تطور الوضع الاقتصادي الدولي وإعداد الدراسات الخاصة بالوضع الاقتصادي للدولة التي ترغب في الاستفادة من الموارد المالية اللازمة للحكومات المدينة بهدف إعانتها على تخطي المصاعب التي تواجهها .ومهمة هذه المجموعة هي مساعدة المدراء التنفيذيين في عملية اتخاذ القرار على أسس علمية سليمة، وأعضاء هذه المجموعة هم في الغالب من أبناء نفس الدولة التي ينتمي إليها المدير التنفيذي (وهكذا تهيمن الدول الكبرى على عملية تعيين الخبراء في الصندوق).

خامسا. مجموعة الموظفين الإداريين: يعمل في الأقسام المختلفة لإدارة الصندوق العديد من الموظفين الإداريين، ويتم اختيارهم من أبناء الدول الأعضاء في الصندوق، حيث يكون النصيب الأكبر للدول الصناعية المتقدمة. وفي السنوات الأخيرة، جرت محاولات لتوسيع قاعدة الدول الأعضاء، التي يختار من بين مواطنيها موظفين أكفاء للعمل في الصندوق[1].

وهم موظفي الخدمة المدنية يرأسهم المدير العام، يبلغ عددهم حوالي 600 موظفا (وحاليا حوالي 2600) ينتمون إلى حوالي 116 بلدا (حاليا 142 بلدا) معظمهم متخصصين بالاقتصاد والإحصاء إضافة إلى باحثين وخبراء مال وقانون وغيرها، وهم مسؤولون أمام الدول الأعضاء عن تطبيق السياسات التي يكلف الصندوق بتنفيذها، ويعمل موظفو الصندوق في مقر الصندوق – بواشنطن– فيما يعمل عددا منهم في عواصم عالمية أخرى[2].

[1]– ميثم عجام صاحب، مرجع سابق، ص 196.

[2]– عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص 288.

الفصل الأول: الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي

المطلب الثاني: أهداف ووظائف الصندوق:

يقوم صندوق النقد بتسخير موارده لتحقيق أهدافه التي أنشئ من أجلها وتنفيذه لدوره الكبير في تنمية اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة.

الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي:

الهدف الأساسي للصندوق هو تحقيق التعاون الدولي في الحقل الخاص بالنقود للتخلص من القيود على الصرف الأجنبي كي تستقر أسعار الصرف، ويمكن التطرق إلى أبرزها فيما يأتي:

أ. العمل على إيجاد تنظيم دولي متمثل في الصندوق، يعمل على تحقيق التعاون النقدي الدولي عن طريق منح إقامة الفرصة للدول من أجل حل مشاكل النقد الدولي (عن طريق الحوار وتبادل الرأي).

ب. إقامة نظام صرف ثابت مع توفير مرونة محدودة في إطار هذا الثبات الأسعار الصرف، ويتم تحديدها عن طريق الدول الأعضاء بتحديد قيمة عملتها المحلية على أساس الذهب أو الدولار وعدم السماح بتبادل في عملتها بأسعار صرف تتجاوز 1 % من قيمة عملتها بالذهب أو الدولار كما حددتها (سواء باتجاه الارتفاع أو الانخفاض) ويتم العمل على تحقيق المرونة في تحديد أسعار الصرف بغية تجاوز جمودها في إمكانية الدولة العضو اللجوء إلى الصندوق لسد العجز المؤقت في ميزان المدفوعات حتى لا يضطرها هذا إلى تغيير سعر صرف عملتها إزاء الذهب أو الدولار (بالنتيجة العملات الأخرى)، وكذلك السماح للدولة العضو إجراء تغيير في سعر صرف عملتها إذا كان لا يتجاوز 10 % من قيمة العملة ولأول مرة وإذا تعدى ذلك ينبغي أن يحصل على موافقة الصندوق (وفقا لمبررات وأسباب مقنعة)، كما أن الاتفاقية أعطت الحق في الاقتراح على أي عضو تعديل قيمة عملته في حالة وجود اختلال أساسي في ميزان المدفوعات دون إلزامه بإجراء ذلك.

ج. إلغاء الرقابة على الصرف والمتمثلة في إلغاء القيود التي تضعها الدول على تحويل عملتها إلى عملات أخرى، وهو ما تنص عليه المادة الثامنة من اتفاقية صندوق النقد الدولي: عدم جواز فرض الرقابة على الصرف فيما يتعلق بالمعاملات الجارية بدون الحصول على موافقة الصندوق مسبقا.

د. توفير التمويل اللازم لتلبية حاجة الدول الأعضاء إليه من أجل معالجة حالات الاختلال التي تنشأ في موازين المدفوعات، حيث يتم لجوء الدولة العضو إلى الصندوق من أجل حصوله على أرصدة نقدية لمعالجة عجز مؤقت في ميزان المدفوعات، وهذا يوفر حافز للدول للانضمام إلى الصندوق من أجل الحصول على موارد نقدية في حالة حصول عجز في ميزان مدفوعاتها[1].

الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي:

إن نشاط الصندوق محصور في المجالين النقدي والمالي والذي يتغير حسب طبيعة المشاكل التي تعاني منها الدول الأعضاء وإعطاء الحلول الاقتصادية الممكنة حيث في الفترة الأولى نشأة الصندوق كانت مشاكل الدول الصناعية من اهتماماته، ومع مطلع السبعينات كانت المشاكل التنموية المتمثلة في عجز ميزان المدفوعات (للدول النامية الأعضاء) هي أولى اهتماماته وعلى إثر هذه المشاكل تحول دوره من التركيز على السياسات الموجهة المساعدة الدول النامية في إنجاز عملية الإصلاح الاقتصادي وذلك في إطار ما يطلق عليه قاعدة الشرطية، من خلال التزام الدولة العضو الطالبة للتسهيلات ومساعدات الصندوق أن تقوم بمجموعة من الإجراءات التي تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي الكلي.

بحيث أصبح يمارس دورا تنمويا إما بتقديم المزيد من الدعم المالي باستحداث تسهيلات ائتمانية جديدة أو بتقديم المساعدات الفنية وتصميم سياسات الإصلاح الاقتصادي[2]، وعليه يمكن حصر وظائف الصندوق فيما يلي:

1. تقديم المعونة الفنية عن طريق تخصيص بعض موظفيه وإرسالهم لعدد من الدول لفترات تتراوح بين بضعة أسابيع وبين أكثر من عام لتقديم النصائح الفنية في العديد من المشكلات وفي صدد رسم وتنفيذ السياسات النقدية والمالية، وإعداد تشريع للبنك المركزي وإعادة تنظيم البنوك المركزية وتطوير الإحصاءات المالية والمساعدة في تنفيذ البرامج المتعلقة بالتسهيلات التي وافق عليها الصندوق للدول المعنية.

2. التنسيق الفعال ما بين نشاط الصندوق ونشاط البنك الدولي لخدمة الاقتصاد العالمي.

[1]- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2004، ص 279-282.

[2]- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 51-52.

3. توفير السيولة الدولية اللازمة لتسوية المدفوعات الدولية من خلال زيادة الاحتياطات الدولية، وقد ابتدع في ذلك ما يسمي بحقوق السحب الخاصة (حيث أنشأت هذه الأخيرة نتيجة مشكلة السيولة).

4. اقتراح السياسات التصحيحية التي يجوز للدولة العضو إتباعها وتطبيقها لتحقيق التوازن الخارجي والمرتبط بتحقيق التوازن الداخلي.

5. مراقبة النظام النقدي الدولي من خلال رسم سياسات المالية العامة والسياسة النقدية وسياسات أسعار الصرف.

6. المساعدة في وضع أنظمة مصرفية فعالة ومراقبة القواعد الدولية في البلدان ذات الأسواق الناشئة والبلدان النامية والبلدان في طريقها للتحول إلى بلدان صناعية[1].

[1]- إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص 13-14.

الفصل الأول: الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي

المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي:

يعد الصندوق من أهم مصادر التمويل التي تقوم بتمويل وإقراض البلدان ومساعدتها وهذا للدول الأعضاء من خلال موارده أو من خلال التدخل بواسطة سياساته وبرامجه.

وعلى ذلك سنتطرق إلى عمل صندوق النقد الدولي (المطلب الأول) تقييم دور صندوق والتسهيلات التي يقدمها، أما المطلب الثاني فسنحاول التطرق الى موارد صندوق النقد الدولي.

المطلب الأول: تقييم دور صندوق والتسهيلات التي يقدمها:

أنشئ تسهيل الصندوق الممدد لمساعدة البلدان الأعضاء التي تشهد اختلالات كبيرة في المدفوعات بسبب معوقات هيكلية أو تعاني من بطء النمو وضعف جوهري في مركز ميزان المدفوعات. ويساهم تسهيل الصندوق الممدد في دعم البرامج الشاملة بما في ذلك السياسات اللازمة لتصحيح الاختلالات الهيكلية عبر فترة ممتدة.

الفرع الأول: ايجابيات وسلبيات صندوق النقد الدولي وكيفية معالجتها:

رغم الدور الفعال والايجابي الذي قام به صندوق النقد الدولي في إعمار أوربا بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن سياسته تشوبها العديد من المشاكل التي تعيق عمله كمؤسسة تعاونية هدفها تنمية الاقتصاد الدولي، لذلك كان لابد من اقتراحات تحسن من عمل الصندوق، وتضع سياسته على المسار الصحيح ولذلك سوف نتناول السلبيات والانتقادات الموجهة الصندوق وكيفية معالجتها.

أولا: ايجابيات صندوق النقد الدولي:

حقق الصندوق من خلال عمله وسياسته الكثير من الآثار الايجابية كما يرى البعض ومنها[1]:

– مساعدة الدول الأعضاء في معالجة المشكلات التي تعترضها والخاصة باختلال موازين مدفوعاتها وبشكل خاصة منها الإختلالات في موازين مدفوعات الدول المتقدمة ذات الطبيعة المؤقتة قصيرة الأجل.

[1]– فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2004، ص، ص 321-322.

– المساهمة في علاج العديد من الأزمات المالية التي اعترضت العديد من الدول، خاصة تلك التي حصلت في الأسواق المالية والنقدية وفي عمل اقتصاديات هذه الدول.

– تقديم الاستشارة للدول الأعضاء من أجل تنمية اقتصادياتها.

– مساندة للاقتصاديات الدول وإدارته والمساعدة في رسم السياسة الاقتصادية الكلية وتنفيذها بكفاءة عن طريق تقديم التمويل والخبرة والمشورة ذات الصلة بذلك.

ثانيا: السلبيات الموجهة للصندوق:

من بين السلبيات الموجهة لصندوق النقد الدولي[1]:

– أن صندوق النقد الدولي جاء ليخدم مصالح الدول الرأسمالية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية؛

– تقيد البلدان المدينة بحزمة من السياسات الرأسمالية المعبر عنها بوصفة الصندوق التي تجهز على آخر الآمال المرجوة من مساعدات الصندوق لاجتياز الأزمة.

– تشديد الخناق على البلدان النامية بما يخدم مصالح الدول الرأسمالية.

– عدم وجود نقد دولي يوفر السيولة والتمويل الدولي مفروض قبوله والتعامل به قانونيا كالنقد المحلي في الدول والذي تفرض القوانين قبول التعامل به.

الفرع الثاني: التسهيلات التي يقدمها الصندوق:

يقدم صندوق النقد الدولي العديد من التسهيلات للدول الأعضاء ويقوم الصندوق بتطوير نظم هذه التسهيلات باستمرار وتشتمل هذه التسهيلات حاليا على الأنواع الآتية:

[1]– أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، دبلوم الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ص ص 21-23.

أولا. اتفاقات المساندة: تمثل هذه الاتفاقات جوهر سياسات الإقراض في الصندوق، ويعتبر اتفاق المساندة بمثابة تأكيد للدولة العضو بأنها تستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وفي فترة تتراوح بين 12 شهرا إلى 18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهها من مشاكل قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات[1].

ثانيا. تسهيل النمو والحد من الفقر: حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر الدول الأعضاء التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعمة بالموارد المحققة من مبيعات الذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي تقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصا لهذا الغرض[2].

ثالثا. تسهيل الصندوق الممدد: يساعد هذا التسهيل التمويلي البلدان الأعضاء على معالجة المشكلات المتوسطة وطويلة الأجل التي يتعرض لها ميزان المدفوعات وقد تم استخدامه كثيرا في فترة الأزمة الأخيرة مما يعكس الطلب الهيكلي التي تتسم به مشكلات ميزان مدفوعات بعض البلدان، وعادة ما تكون الاتفاقات التي تعقد في ظل تسهيل الصندوق الممدد أطول أجال الاتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث لا تتجاوز مدتها 3 سنوات عند الموافقة في الأحوال العادية غير أنه يمكن الموافقة أيضا على مدة قصوى تصل إلى 4 سنوات استنادا إلى وجود احتياج لتمويل ميزان المدفوعات يتجاوز مدة 3 سنوات، وطابع المطول للتعجيل المطلوب حتى يعود الاستقرار الاقتصاد الكلي، ووجود ضمانات كافية حول قدرة العضو لاستعداده على تنفيذ إصلاحات هيكلية عميقة ومستمرة ويستحق سداد المسحوبات في غضون 4.5 إلى 10 سنوات من تاريخ الصرف[3].

رابعا. تسهيل الاحتياط التكميلي: هو تسهيل يوفر تمويل إضافيا قصير الأجل للدول الأعضاء التي تعاني من مشاكل استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب تتمثل

---

[1]- طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص ص 155-156.

[2]- طارق فاروق الحصرى، مرجع نفسه، ص 156.

[3]- صحيفة الواقع، الإقراض من صندوق النقد الدولي، 30 أبريل 2016، تاريخ الإطلاع: 13-03-2022، تحت الموقع:
http:www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm

مظاهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب تسهيل الاحتياطي التكميلي رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق[1].

خامسا. التسهيل البترولي: قام الصندوق بتنظيمها في عام 1974 نتيجة ارتفاع في أسعار البترول ومنتجاته والذي أدى إلى عجز موازين المدفوعات في العديد من البلدان المستوردة للنفط، وقد ارتكز الصندوق في تمويل ذلك على الاقتراض من الدول الصناعية والبترولية التي حققت فائضا في موازين مدفوعاتها وأهمها السعودية والكويت وإيران وألمانيا وكندا لكن المستفيد الأكبر من هذا النظام كانت الدول الصناعية[2].

المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي:

تتشكل موارد الصندوق من حصص الأعضاء، التي تسددها البلدان عند الانضمام أو في أعقاب المراجعات الدورية، إضافة إلى الاقتراض وموارد أخرى، وفيما يلي تفصيل هذه الموارد:

الفرع الأول: الحصص والاشتراكات:

تمثل الاشتراكات والحصص أهم مورد من موارد صندوق النقد الدولي، بحيث تلزم كل دولة عضو حين انضمامها للصندوق، بدفع حق أو مبلغ اشتراك محدد تبعا لوزن اقتصادها، وحجم إنتاجها الداخلي الخام ومساهماتها في التجارة العالمية.

هذه الحصة ترجح الوزن المالي للدولة داخل الصندوق وتحدد قوة تصويته، تقدر موارد الصندوق بحوالي 304 مليار حقوق سحب الخاصة، أو ما يعادل 313 مليار دولار أمريكي[3].

---

[1]- طارق فاروق الحصرى، مرجع سبق ذكره، ص 156.

[2]- علي عبد الفاتح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 506.

[3]- رمضان محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص، ص 151، 152.

الفرع الثاني: الاقتراض:

صندوق النقد الدولي هو مؤسسة قائمة على حصص العضوية ، وقد تضاعف إجمالي الموارد المستمدة من حصص العضوية من خلال إجراء زيادات في الحصص في إطار المراجعة الرابعة عشرة، غير أن الموارد المقترضة لا يزال لها دور كبير بوصفها موارد مكملة للموارد المستمدة من الحصص، وتمثل الاتفاقات الجديدة لاقتراض خط الدفاع الثاني، وهي عبارة عن مجموعة من اتفاقات الائتمان يشترك فيها 40 بلدا وتبلغ قيمتها الإجمالية 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة، وفي 25 فبراير 2016 أنهى المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في وقت مبكر فترة التفعيل في إطار الاتفاقيات الجديدة للاقتراض التي كانت تغطي في الأصل الفترة من أول أكتوبر 2010 إلى 31 مارس 2016 في ضوء تنفيذ المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص في 26 يناير 2016[1].

وقد تم تجديد المجموعة الحالية من الاتفاقيات الجديدة المبرمة في إطار الاقتراض في نوفمبر 2016، وأصبحت سارية لمدة خمس سنوات من 17 نوفمبر 2017 إلى 16 نوفمبر 2022.

ولدى الصندوق أيضا اتفاقات الاقتراض الثنائي، والتي تمثل خط الدفاع الثالث لصندوق النقد الدولي المبرمة بموجب إطار الاقتراض العام 2016، تتيح للصندوق الإبقاء على إمكانية حصوله بصفة مؤقتة على اقتراض من البلدان الأعضاء، وتنتهي جميع اتفاقات الاقتراض بموجب إطار عام 2016 بحد أقصى في 31 ديسمبر 2020 على أن يكون تاريخ انتهائها المبدئي في 31 ديسمبر 2019، ويمكن تمديدها لعام أخر بموافقة الدائنين واعتبارا من 30 إبريل 2018، التزم 40 بلدا عضوا بتقديم اقتراض ثنائي تبلغ قيمته 316 مليار وحدة حقوق سحب خاصة.

ولن يتم تجديد القرار المعني بالاتفاقات العامة للاقتراض عند انتهاء فترته الحالية في 25 ديسمبر 2018، ويأتي هذا بعد اتفاق المشاركين في الاتفاقات العامة للاقتراض بالإجماع على السماح بتوقف العمل بهذه الاتفاقات بعد انتهاء مدتها الحالية[2].

---

[1]- صندوق النقد الدولي، بناء مستقبل مشترك، التقرير السنوي 2018، ص 46، تاريخ الاطلاع: 13-03-2022، متاح على الموقع:
http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2022/eng/assests/pdf/imf-annul-repot-2022-ar.pdf

[2]- التقرير السنوي 2018، مرجع سابق، ص 46.

الفرع الثالث: مبيعات الذهب وموارد أخرى:

إن استخدام الذهب في عمليات وتعاملات الصندوق، يشترط قرارا مدعما بنسبة 85% من القوة التصويتية، ويمتلك الصندوق حوالي 3217 طن من الذهب، وقد قيمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق حوالي 25,2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة، وقد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة ما بين 1976/ 1980 حيث باعت تلك الاحتياطات[1].

المطلب الثالث: أدوات سيرورة عمل صندوق النقد الدولي:

يسعى صندوق النقد الدولي إلى تحقيق الاستقرار والتوازن والقضاء على العجز في ميزان المدفوعات، ولتحقيق ذلك قام صندوق النقد الدولي بوضع برامج للقضاء على العجز هي:

الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي:

يهدف هذا البرنامج إلى استعادة التوازن في الاقتصاديات الكلية في البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات من خلال سياسات مالية، نقدية، وأسعار الصرف، تهدف إلى استعادة التوازن في الأجل القصير ولذلك فإن مدة برامج التثبيت عادة ما تكون بين عام وعامين، وهي تمثل مشروطية الصندوق التي يتم الاتفاق عليها في خطاب المدير مع الدولة المعنية.

يرتبط تنفيذ هذه السياسة بالاستمرار في السحب من شرائح الائتمان العليا في الصندوق ووقف التخفيض هذه السياسات يؤدي إلى وقف السحب من هذه الشرائح والملاحظ أن الصندوق يسعى من وراء هذا البرنامج لتحقيق ثلاث أهداف وهي:

- تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

- تخفيض معدلات التضخم.

- زيادة معدل النمو الاقتصادي.

[1]- عز الدين بولحبل، المؤسسات المالية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2010، ص 56.

الفرع الثاني: التعديل الهيكلي:

إن القضاء على مختلف الإختلالات التي تشوب الاقتصاد والتغلب على ظاهرة الركود الاقتصادي من أجل تحويل البنية التحتية لاقتصاد وإعادة هيكلته من أجل الاندماج في الاقتصادي وإيجاد التوازن يتم بواسطة مجموعة من الإجراءات الهيكلية والتنظيمية تستمد من برنامج سياسة التعديل الهيكلي[1].

يأتي تنفيذ هذه السياسة بعد البدء في سياسات التثبيت، وهي سياسات للمدى المتوسط والطويل تركز على عناصر البناء الاقتصادي للدولة على المستوى القطاعي وتشمل إعادة هيكلة القطاع العام من خلال عملية الخصخصة وتحرير السياسات السعرية وإزالة كافة العوائق أمام القطاع الخاص[2].

ويتحدد جوهرها في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق العمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد، وتشير إحدى الدراسات إن نشأة التكييف الهيكلي كانت في إفريقيا حيث ظهرت الفكرة أول الأمر استجابة للأزمة الاقتصادية في أفريقيا جنوب الصحراء في السبعينيات.

الفرع الثالث: الإنذار المبكر:

في إطار سعي الصندوق للاستشعار الأزمات والتنبؤ على وقوعها لجأ هذا الأخير إلى اعتماد نماذج من الاقتصاد القياسي تعرف بنماذج الإنذار المبكر، والذي يعتمد على التحليل والتنبؤ بوقوع الأزمات على مجموعة من المتغيرات والبيانات التاريخية لمدة زمنية تتراوح بين 12 شهرا و24 شهرا والتي تؤدي إلى إحداث الأزمة وأهمها[3]:

- نسبة الدين قصير الأجل إلى احتياطات النقد الأجنبي.

- الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي.

- العجز في الحساب الجاري للمعاملات الخارجية.

---

[1]- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008، ص 21.

[2]- المرجع نفسه، ص 105.

[3]- لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي، أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس، سطيف، ص ص 6-7.

الفرع الرابع: اختبار الإجهاد[1]:

تعد برامج اختبار الإجهاد من أهم الأدوات المستخدمة في إدارة المخاطر واختبار السلامة المالية وتقدير نقاط القوة و نقاط الضعف للنظم المالية التي يجريها صندوق النقد الدولي بالتعاون مع البنك العالمي منذ 1999، حيث تحاول قياس مدى حساسية مجموعة من المؤسسات والنظام المالي بأكمله لصدمة معينة بدارسة وقياس التغير الحاصل في المحفظة الناتج عن التغيرات في عوامل المخاطرة.

[1]- موقع هيئة الأمم المتحدة (تاريخ الزيارة: 2022/05/24)

file:/// ar-special-series-on-covid-19-managing-fiscal-risks-under-fiscal-stress.pdf

الفصل الأول: الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي

خاتمة الفصل:

وفي ختام هذا الفصل نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو وكالة من وكالات هيئة الأمم المتحدة أنشأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول لهدف حماية النظام النقدي العالمي واستقراره، لكن بعد انهيار مؤتمر بريتون وودز سنة 1971 وانهيار قاعدة الذهب والدولار تغير دور صندوق النقد الدولي، حيث أصبح يقوم بتقديم مساعدة مالية وفنية لتحسين الأوضاع الاقتصادية السائدة في العالم ومعالجة الأزمات المالية خاصة في الدول الأعضاء فيه من خلال إجراءات تصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات عن طريق برامجه وسياسته لمواجهة الأزمات المالية.

الفصل الثاني:

دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

يتخذ أصحاب القرار في مختلف الدول العظمى القرارات الاقتصادية بإحكام، لتسهيل اتخاذ قرار سياسي تكون له انعكاسات مهمة على الدولة والمجتمع، هذا الفهم يمس الشعوب التي تعاني أكثر من غيرها من هيمنة سلطات العولمة السياسية والاقتصادية في البنية الهيكلية الراهنة للنظام العالمي السائد، إذ تقوم المؤسسات المالية الدولية بدور بالغ الأهمية في تحديد أسلوب حياة المواطنين، بل ومصائرهم المعيشية، وتلقى إجراءاتها ردود فعل غير مرحبة بها على الإطلاق بالبرامج التي تفرضها، وبرامج صندوق النقد الدولي في أولها، وفي هذا السياق، فإن من اللافت للاهتمام أن مواطني الدول الأفقر في هذا العالم يعرفون بحدسهم وتجاربهم أن سياسات صندوق النقد الدولي وبرامجه، تؤثر في حياتهم، ويعرفون أن هناك قوى كبرى تكاد تقرر مصائر حياتهم اليومية، بعد محاولاتها تقرير مصائرهم السياسية الإستراتيجية، وأن صندوق النقد الدولي وسياساته وبرامجه على وجه الخصوص، أدوات تحركها سلطات سياسية، في صورة نقدية–اقتصادية، ومن هذا المنطلق ولتوضيح ما سبق سنتطرق في المبحث الأول إلى مساهمة صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية العالمية، ونخصص المبحث الثاني لتقييم عمل صندوق النقد الدولي في مجال التنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

المبحث الأول: مساهمة صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية العالمية:

يعمل صندوق النقد الدولي على تعزيز التعاون النقدي العالمي، وضمان الاستقرار المالي، وتيسير حركة التجارة الدولية، وتشجيع زيادة فرص العمل والنمو الاقتصادي القابل للاستمرار، والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم، وانطلاقا من هذا نقسم هذا المبحث إلى ذلك ثلاث مطالب.

المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة:

يميل صندوق النقد الدولي منذ بدايات إنشاءه إلى كفة الدول الصناعية الكبرى، والتي كانت مدعاة لإنشائه، وإذا أردنا التطرق لهذه العلاقة فلا يمكننا غض الطرف عن دور الولايات المتحدة الأمريكية كأحد ابرز الفاعلين في اتخاذ القرار داخل الصندوق، ونفس الشيء بالنسبة للدول الأوروبية.

الفرع الأول: دور الصندوق في التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية:

لا يمكن أن نستغرب عندما نرى ذلك الارتباط الوثيق بين الصندوق والولايات المتحدة الأمريكية، فهذه الأخيرة تحتضن مقر الصندوق وتسيطر على نسبة 17.69 % من حصص العضوية بداخله، الأمر الذي يجعلها أكبر ممول له.

وفي الماضي نجد أن الولايات المتحدة قد تمكنت من تمرير قرارا ذا أهمية يقضي بفرض أغلبية 85 % لجميع القرارات المهمة التي تهم مستقبل الصندوق، كالزيادة في حقوق السحب الخاصة أو إلغائها، رفع أو خفض عدد المديرين التنفيذيين داخل المجلس، وكذا تغيير نسب المساهمة عند زيادة الحصص، فنجد بذلك أن الولايات المتحدة تتوفر لوحدها على أزيد من 15 % من حق التصويت، مما يمكنها من رفض أي قرار لا يخدم مصالحها.

فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية تواصل تعنتها بعدم الموافقة على الإصلاحات المرجوة في نظام الحصص والحوكمة في الصندوق[1]، حيث أثار ذلك استياء حتى مدير عام الصندوق السيدة "كريستسن

[1]– ترجع هذه الإصلاحات إلى تاريخ 15 ديسمبر 2010 ، عندما استكمل مجلس المحافظين – وهو أعلى جهاز لصنع القرار في الصندوق – المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص التي شملت مجموعة من الإصلاحات بعيدة الأثر في نظام الحصص والحوكمة.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

لاغارد" عندما أعربت عن أسفها لموقف الولايات المتحدة، وكان هذا بمناسبة المؤتمر الصحفي المنعقد يوم 12ديسمبر 2012[1]، قائلة: "وقد أبلغتني الإدارة الأمريكية الآن أن هذه الإصلاحات لم تدرج قي قانون الموازنة المعروض حاليا أمام الكونغرس الأمريكي، وقد أعربت عن شعوري بخيبة الأمل للسلطات الأمريكية وعن أملي في مواصلتنا العمل بسرعة للمصادقة على هذه الإصلاحات...".

أما من الناحية المالية والنقدية، فلا زال الدولار الرقم الصعب في النظام النقدي الدولي، فبالرغم من الهزة التي تعرض لها سنة 1971، عندما وقع الرئيس الأمريكي الأسبق " نيكسون" على نهاية "نظام بريتون وودز" في 15 أوت 1971، عندما ألغى بمناسبة خطابه الشهير[2] تحويل الدولار الأمريكي إلى ذهب، إلا أن الدولار لم يفقد مكانته بل بالعكس، حيث نجد أن تدفقات رؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة في تزايد مضطرد نظير الثقة التي يتمتع بها الدولار، وفي الوقت الحالي يعتمد صندوق النقد الدولي على الدولار في تحديد قيمة وحدة حقوق السحب الخاصة.

الفرع الثاني: دور الصندوق في التنمية بالدول الأوروبية:

كأول إشارة نستطيع أن نلمحها في معرفة مدى الارتباط الوثيق بين دول الاتحاد الأوروبي والصندوق، سوف نجد لا محال أن مدير عام الصندوق دائما ما يكون أوروبيا، فعلى مدار أزيد من سبعين عاما من حياة الصندوق، شغل منصب مدير عام الصندوق 12 مدير كانوا جميعهم من جنسيات أوروبية[3]، لتكون بذلك القسمة عادلة في إدارة اكبر المؤسسات المالية العالمية بين الولايات المتحدة الأمريكية[4] والدول الأوروبية

---

[1]- صندوق النقد الدولي،كلمة السيدة كريستين لاغارد حول إصلاحات نظام الحصص و الحوكمة في الصندوق: تاريخ الزيارة 2022/05/01.
http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14568a.pdf

[2]- لمتابعة خطاب الرئيس الأمريكي"ريتشارد نيكسون "و الذي كان مرحلة فاصلة في نظام بريتون وودز و النظام النقدي الدولي يرجى زيارة الصفحة التالية:

http://money.golij.com/nixon-ends-bretton-woods-international-monetary-system_2189663e7.html

[3]- أول مدير عام للصندوق يدعى كيميل جوت من بلجيكا حكم في الفترة ما بين 1946 و1951.

[4]- حيث أن كل المدراء الذين مروا على رئاسة البنك الدولي من جنسية أمريكية،ما عدا الرئيس الحالي وهو "جيم يونغ كيم" كوري الجنسية، وتم انتخابه كرئيس للبنك الدولي في 01 جويلية 2012 خلفا لسلفه "روبرت زوليك".

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

لن نتطرق في تحليلنا هنا لدور الصندوق في التنمية لدى الدول الأوروبية إلى دولة بعينها، وإنما سوف ننظر إليها من الجانب المؤسساتي ككتلة واحدة ممثلة في الاتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، وذلك من خلال علاقته ببعض مؤسساتهما، وكذا إلى أهم نشاطاته في المنطقة.

أولا: دور الصندوق في بعض مؤسسات الاتحاد الأوروبي:

أدت مشاركة صندوق النقد الدولي في وقت مبكر من الأزمة المالية العالمية الحالية أو تلك التي حدث أواخر تسعينات القرن الماضي، عندما قام بتمويل بلدان أعضاء الإتحاد الأوروبي التي تواجه احتياجات لتمويل ميزان مدفوعاتها، إلى اتساع نطاق تعاون صندوق النقد الدولي مع مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وخاصة مع "المفوضية الأوروبية" و"البنك المركزي الأوروبي" في وقت لاحق من الأزمة، فأصبح هذا التعاون الوثيق بين كل من صندوق النقد الدولي، المفوضية الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي في شكل برامج قطرية، أطلق على هذا التعاون بـ "الترويكا"[1].

وبالرغم من تنسيق صندوق النقد الدولي على نحو وثيق مع الأعضاء الآخرين في "الترويكا"، إلا أن المجلس التنفيذي يتخذ في نهاية المطاف قرارات التمويل والمشورة بشأن السياسات على نحو مستقل[2].

كما نشير إلى حضور ممثل عن "البنك المركزي الأوروبي "كملاحظ في مجلس إدارة الصندوق، حيث أكد المجلس التنفيذي للصندوق بتاريخ 27 ديسمبر 2002، على ضرورة دعوة "البنك المركزي الأوروبي" كملاحظ إلى اجتماعاته، إلا في حالة معارضة أغلب الأعضاء، وهذا بخصوص الاجتماعات التي مواضيعها ترتكز على ما يلي[3]:

- ✓ المراقبة التي يقوم بها الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة للولايات المتحدة الأمريكية واليابان؛

---

[1]- وهي عبارة على مصطلح لهيكل ثلاثي يطلق على اتحاد كل من (صندوق النقد الدولي والبنك المركزي الأوروبي والمفوضية الأوروبية).

[2]- Fonds monétaire internationale, fiche technique, le FMI et l'Europe,Le: 02/05/2022. http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/europef.htm

[3] -banque-france, principales caractéristiques des relations de l'uem avec le fmi,le: 02/05/2022. https://www.banquefrance.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Eurosysteme_et_international/Questions_monetaires_internationales/principales-caracteristiques-relations-fmi-uem.pdf

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

- ✓ مراقبة الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة للدول الإتحاد الأوروبي الغير أعضاء في منطقة اليورو؛
- ✓ مراقبة الصندوق للسياسات الاقتصادية لبلدان الاتحاد الأوروبي واستعمالاتها لموارد الصندوق.

ثانيا: أهم أنشطة صندوق النقد الدولي في أوروبا:

يعمل صندوق النقد الدولي جاهدا على تقديم نفسه في المنطقة الأوروبية كأحد الفاعلين في استقرارها، وذلك بممارسته أنشطته المعهودة، فيمارس الرقابة المعتادة في إطار الرقابة الثنائية المعروفة باسم "مشاورات المادة الرابعة" أو من خلال التقارير القطرية وما تحمله من تحاليل إقليمية حول توقعات للدول منفردة وفي إطار منطقة اليورو، مثل مؤشرات الاقتصاد العالمي، وكذا تقرير الاستقرار المالي العالمي، بالإضافة إلى ذلك دأب الصندوق منذ سنة 2011 بنشر "تقرير آثار العدوى" من أجل فحص النتائج المترتبة على الاستقرار المالي العالمي.

أما في ما يخص التمويل فنجد أن الصندوق قد قام بتمويل بعض البلدان الأوروبية الصاعدة، لمساعدتها على التخلص من عجزها الداخلي أو الخارجي، فخلال السنوات من (2010-2014) تحصلت أربع دول أوروبية على التمويل من مصادر الصندوق[1]، إضافة إلى كل من رومانيا، بولونيا، البوسنة، وألبانيا.

ففي حالة اليونان قدم الصندوق مبالغ كبيرة وصلت حد 26,7 مليار أورو (36.8 مليار دولار) ضمن إطار برنامج "التسهيل الائتماني الممدد" والذي يمتد من 15-03-2012 إلى غاية 14-03-2016.

[1]- Ibid,sans page.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

هذا وقام صندوق النقد الدولي بتغيير معيار "تحمل الديون" من أجل السماح لليونان وايرلندا والبرتغال من الاقتراض، بمناسبة موافقة المجلس التنفيذي للصندوق على "اتفاق الاستعداد الائتماني" المبرم بتاريخ 10 ماي مع اليونان[1].

المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث:

نتيجة للصعوبات التي عرفتها اقتصاديات الدول النامية وما ترتب عنها من تدهور في هيكلها الاقتصادي، مما عزز من تضاعف عجز موازين مدفوعاتها وجعلها عرضة للاستدانة الخارجية، الأمر الذي حتم عليها الاستنجاد بمؤسسة صندوق النقد الدولي نتيجة لقلة مصادر التمويل العالمية الأخرى، فاستغل الصندوق هذا الأمر، وبتزكية من الدول الصناعية الكبرى، قام الصندوق بالحياد عن مبادئ "بريتون وودز"، حيث أصبح يهتم بإدارة الديون الخارجية للدول النامية، وضمان الوفاء بها لصالح الدائنين.

ترجع أولى بدايات اهتمام الصندوق بالدول النامية إلى سنة 1985، عندما أطلق" جيمس بيكر"[2] نداءا للدول الصناعية من خلال بنوكها التجارية بهدف تقديم قروض جديدة للدول التي تعاني أصلا من المديونية الخارجية، على أن يشرف صندوق النقد الدولي على إدارة هذه الديون، وذلك من خلال ربط استفادة كل دولة من هذه القروض بضرورة تطبيق برامج "التكييف الهيكلي[3]"، والتي تلزم البلدان المدينة بتنفيذ سلسلة من الإجراءات الليبرالية، يطلق عليها "بالمشروطية".

ولا زالت وإلى غاية كتابة هذه الأسطر سياسة التكيف أو التعديل الهيكلي مطبقة على قروض الصندوق، على الرغم من ادعاء مسؤولي هذا الأخير وعلى رأسهم مدير عام الصندوق السيدة "كريستين

---

[1]- EU_IMF assistance to euro_area countries:on early assessment, bruegel blueprint series,p,109,date 03/05/2022.
http://www.bruegel.org/publications/publication-detail/publication/779-eu-imf-assistance-to-euro-areacountries-an-early-assessment/.

[2]- جيمس بيكر هو دبلوماسي ورجل سياسي أمريكي عضو في الحزب الجمهوري شغل وظيفة رئيس طاقم البيت الأبيض في عهد الرئيس رونالد ريغان في دورته الأولى ثم عمل وزيرا للخزينة الأمريكية في عهد الرئيس رونالد ريغان بين 1985 و1988 ووزير الخارجية في عهدة الرئيس جورج بوش الأب من 1989 إلى 1992.

[3]- Ajustement structurel (FR), structural adjustment (EN)

لاغارد[1]"، في مطلع حديثها أمام المؤتمر الصحفي الذي انعقد بتاريخ 12 افريل 2014 بمقر الصندوق[2]، في ردها على سؤال تعلق بالصورة السيئة التي تروج للصندوق في دولة غانا عندما يأتي موقت مناقشة برنامج ما مع صندوق النقد الدولي، بقولها:

"...فكرة الإصلاح الهيكلي كان هذا قبل وقتي، قبل ان أصبح مديرة للصندوق، ولا اعلم ما هو حتى، نحن لا نقوم بذلك الآن، عليكم أن تدركوا أننا تغيرنا بالفعل، وغيرنا الطريقة التي تقوم على أساس من الشراكة، وهناك دائما في الشراكات، بعض المشاق المصاحبة لها..."، بينما نرى الواقع اليوم خلافا لما قالته "لاغارد"، حيث يمكننا أن نستشف العديد من مظاهر سياسات الإصلاح الهيكلي القاسية في تطبيقها، وذلك عند تمعننا الدقيق أثناء تحليل خطابات النوايا، المرافقة لبرامج السياسات الاقتصادية والمالية للدول المقبلة على برامج الصندوق، فلا زال الصندوق يواصل دعم "سياسات التقشف"[3]، في ميزانيات البلدان التي طلبت مساعدته المالية، والتي تستمد فلسفتها من الفكر الليبرالي المتشبع "بإجماع واشنطن"[4]، كما يمكننا صياغة وتلخيص جملة من النقاط السلبية في أداء الصندوق تجاه الدول النامية، وبالأخص تلك الدول الأقل دخلا، وهذا لا يعني أننا سوف نهمل البلدان الناشئة أو الصاعدة، والتي بدورها عانت من التهميش من لدن الفاعلين الكبار في الصندوق.

---

[1]- كريستين لاغارد ترأس منصب مدير عام الصندوق منذ 05 جويلية 2011 ،و ذلك خلفا لسلفها المستقيل " دومينيك ستراوس كان " الفرنسي الجنسية أيضا.

[2]- IMF, imf videos, Arabic - Press Briefing: International Monetary and Financial Committee , 12 April 2014. Date of visit the page: 03/05/2022.
http://www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=3461438847001

[3]- سياسة التقشف مصطلح انتشر بقوة في الآونة الأخيرة، وبالأخص بعد الأزمة المالية سنة 2008، من خلال تطبيقها في العديد من البلدان أهمها اليونان جراء أزمة المديونية، وهي سياسة حكومية ترمي إلى خفض الإنفاق العام، وغالبا ما يكون ذلك من خلال تقليص الخدمات العامة،ففي كثير من الأحيان تلجأ الحكومات إلى الإجراءات التقشفية تهدف إلى خفض العجز في الموازنة، وغالبا ما تترافق خطط التقشف مع زيادة الضرائب.

[4]- إجماع واشنطن (Washington Consensus):هو مسودة طرحها جون وليامسون عام 1989 لتكون علاجاً ووصفاً من عشرة بنود للدول الفاشلة التي واجهت صعوبات مالية وإدارية و اقتصادية وكيفية تنويع اقتصادها وإدارة مواردها الطبيعية ، بالإضافة إلى دعوته البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبني هذه البنود ،و لأكثر تفاصيل عن بنود يرجى زيارة الصفحة التالية:

http://cadtm.org/IMG/pdf/ICW4_cadtm.pdf

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: الانعكاسات السلبية ومظاهر أداء الصندوق على الدول النامية:

يمكن لنا صياغة جملة من الانعكاسات نوجزها في الآتي[1]:

- ✓ الانعكاسات السلبية للبرامج المقترحة على شعوب البلدان المستفيدة من هذه البرامج، كحالة انخفاض رواتب الأطباء المدرسين بالأرجنتين أثناء أزمتها؛
- ✓ يطبق الصندوق في الغالب نفس البرامج من خلال وصفاته على جميع البلدان النامية، وإشراكه في صياغة هاته البرامج على وزارات المالية متمثلة في بنوكها المركزية وإهماله للوزارات والقطاعات الأخرى؛
- ✓ ترتكز برامج الصندوق بالدرجة الأولى على توفير الدعم إلى مؤسسات التصدير لا إلى مؤسسات الإنتاج المحلي؛
- ✓ سياسات الصندوق مدمرة للبيئة، مثلما تم استغلال الغابات من أجل تصدير الكاكاو بساحل العاج (كوت ديفوار).
- ✓ ساهم الصندوق في تعميق الأزمة الآسيوية خصوصا عندما لعب الصندوق دور "الملجأ الأخير للإقراض"[2]، حيث أدت هذه السياسات إلى تراجع في الأوضاع المالية والاقتصادية في المدى الطويل، وفي كوريا الجنوبية كمثال آخر أدت وصفة الصندوق برفع أسعار الفائدة في هذا البلد إلى ركود اقتصادها.

ويضاف إلى النقاط المذكورة أعلاه، مواصلة تغييب دور الدول النامية أو حتى الصاعدة منها عن مركز اتخاذ وصنع القرار داخل الصندوق، حيث أن التمثيل داخل المجلس التنفيذي لا يتعدى مقعدين اثنين بالنسبة للبلدان الإفريقية جنوب الصحراء والتي يبلغ عددها 45 دولة، فكيف بإمكان هاذين الممثلين أن يوفقان في تأدية دور الوساطة والمشاورات بين الصندوق ومجموعات الدول الممثلين لها.

---

[1]- فؤاد حمدي بسيسو،إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي،البحث التاسع،المؤتمر العلمي العاشر،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009، ص 9-10.

[2]- يعتمد صندوق النقد الدولي في تحديده لهذه الإحصائيات على نظرية" تعادل القوة الشرائية " أي أن سعر الصرف الحقيقي بين عملتين سوف يميل دائماً إلى التغير مع كل تغير في القوتين الشرائيتين لهاتين العملتين.

فهل يعقل أن مؤسسة مالية دولية تدّعي الشرعية وتحتوي على 189 عضوا، يسيطر منها فقط خمسة (05) بلدان هي: (الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة، وفرنسا) على نسبة 39.39 % من حصص العضوية داخل الصندوق؛ بينما نجد في الجهة الأخرى أن قيمة النسبة لحصة دولة كالصين لا تتعدى 4 %، وهي التي فاق ناتجها المحلي الإجمالي 17.6 تريليون دولار وفق إحصائيات الصندوق ديسمبر 2014، مقابل 17.4 تريليون دولار للولايات المتحدة الأمريكية"[1].

كما يعتبر الصندوق دليلا للشركات المتعددة الجنسيات، فهو يقدم لها الأرضية الخصبة للقيام بمشاريعها وذلك من خلال تعهد البلدان المقترضة وجرّها إلى تطبيق سياسات محفزة للاستثمارات الأجنبية، مثل تخفيض الضرائب، وتخفيض العملة إلى غير ذلك من الإجراءات.

الفرع الثاني: مسؤوليات الدول النامية تجاه برامج الصندوق:

إضافة للمظاهر والانعكاسات السلبية لسياسات وبرامج الصندوق تجاه الدول النامية، نجد أن مسؤولوا هذه الدول قد ساهموا بشكل أو بآخر في فشل تلك البرامج الممولة من طرف الصندوق، نوجز بعضا من سلوكهم فيما يلي:

- ✓ عدم إبداء النية الحسنة في الإصلاح، وإنما كان الهدف من بعض الدول هو الاستفادة من القروض وموارد الصندوق دون أن تبذل الجهد المطلوب في دعم قضايا الإصلاح الاقتصادي؛
- ✓ عدم وجود تصور واضح للاستثمار المحلي للبلدان النامية، وحتى الاستثمار الأجنبي المباشر قام بالتركيز على الصناعات الاستخراجية مثل الطاقة والمعادن، فضاعت مكاسب تصديرية كانت بالإمكان تحققها لو تم الاهتمام بالصناعات التصديرية التي يدعوا لها الصندوق؛
- ✓ إهمال القطاع المصرفي من خلال التخلي عن تدعيم استقلالية البنوك المركزية في البلدان التي تمر بالتحول الاقتصادي؛

[1]- موقع قناة الجزيرة الإخبارية (تاريخ الزيارة: 2022/05/25):

https://n9.cl/js9kf

- ✓ عدم حل مشكلة الافتقار للثقة في النظام المالي زاد من صعوبة الخروج من الأزمات المالية وبالتالي تعثر جهود الإصلاح الممولة بقروض صندوق النقد الدولي[1].

وكنتيجة للمظاهر السلبية لسياسات الصندوق وبرامجه وانعكاساتها على البلدان النامية، ظهرت أصوات من منظمات المجتمع المدني، في دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا جنوب الصحراء، تدعوا فيها الصندوق على الكف عن ممارساته الاستغلالية، خاصة لما تزامنت هذه الاحتجاجات مع الأزمة المالية العالمية، حيث استغل الصندوق الوضع القائم في بدايات هذه الأزمة، فراح يغازل ود الدول الأكثر فقرا والأقل دخلا في العالم، وبإيعاز من قادة دول مجموعة العشرين في اجتماعهم المنعقد بلندن افريل 2009، عندما تعهدوا بتدعيم النمو في الاقتصاديات الصاعدة والنامية، وذلك بزيادة موارد صندوق النقد الدولي بهدف تدعيم قدرته التمويلية إلى 750 مليار دولار، وقد قام بعدها الصندوق بإنشاء ثلاث أدوات تمويلية مخصصة للبلدان الأكثر فقرا والأقل دخلا في العالم تحت مظلة "الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر"، تمثلت في" التسهيل الائتماني الممدد"، "تسهيل الاستعداد الائتماني"، "التسهيل الائتماني السريع " وبفائدة صفرية حتى 2014.

المطلب الثالث: المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي بالنسبة للدول الأعضاء:

إن أعمال من صندوق النقد الدولي الرقابة التي يقوم بها، وكذا تقديمه للمساعدات المالية في شكل قروض، إضافة إلى المساعدة الفنية والتكوين المقدمة لدول الأعضاء، ويشرف صندوق النقد الدولي على النظام النقدي الدولي ويتابع السياسات الاقتصادية والمالية المطبقة في بلدانه الأعضاء.

الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة من صندوق:

تعد حقوق السحب الخاصة نظاماً مبتكراً ابتدعه صندوق النقد الدولي لحل مشكلة نقص السيولة التي واجهت الجماعة الدولية في أواخر ستينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من الانقسامات الدولية حول إدخال نظام حقوق السحب الخاصة في صلب النظام النقدي الدولي، والطبيعة القانونية لهذه الحقوق،

[1]– رمضاني محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية، رسالة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2012، ص 181-182.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

والدور الذي ينبغي أن تأخذه، والحجم الذي ستكون عليه، انطلق هذا النظام مع التعديل الأول لاتفاقية صندوق النقد الدولي عام 1969، وقد أُنتِجت ثلاثة إصدارات من حقوق السحب الخاصة كان آخرها وأكبرها حجماً ما مقداره 161.2 مليار وحدة، بما يعادل 250 مليار دولار أمريكي لتضاف إلى إصدارات سابقة أقل كثيراً.

1. مفهوم حقوق السحب الخاصة وأصل نشأتها:

مع أن حقوق السحب الخاصة أصبحت في عقدها الخامس، إلا أن مفهومها ما زال يكتنفه الغموض، وفي كل مرة يصدر فيها الصندوق وحدات من حقوق السحب الخاصة يتجدد الحديث عن ماهية هذه الحقوق وطبيعتها.

ولكي يتضح مفهوم حقوق السحب الخاصة لابد من العودة إلى أصولها الأولى، فأصل نشأة حقوق السحب الخاصة يرتبط بتطور النظام النقدي الدولي، ومحاولات تحسينه وتصحيح الآثار السلبية التي سببها فرض هيمنة الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي، الذي صِيغ في بريتون وودز عام 1944 مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، وارتكز نظام بريتون وودز على الذهب وعلى الدولار الأمريكي المقوم بالذهب، مما أعطى الدولار الأمريكي دوراً مركزياً في ذلك النظام.

وقد نجحت الولايات المتحدة في الحفاظ على هذا الوضع عقداً ونصف، بيد أنه بدأ يتزعزع منذ عام 1959 بسبب عجوزات متلاحقة أصابت ميزان المدفوعات الأمريكي، مما زعزع الثقة لدى حائزي الدولار (من غير البنوك المركزية) الذين بدؤوا يتخلون عنه ويتجهون لاستبدال الذهب به، مستفيدين من التزام الولايات المتحدة في ذلك الوقت بتحويل الدولار إلى ذهب، ومن جهة أخرى، لم يعد الصندوق قادراً على تلبية طلبات البلدان الأعضاء فيه، بسبب محدودية موارده، ولاسيما منها إسهامات الأعضاء بحسب حصصها فيه، ما جعل المجتمع الدولي ممثلاً بالصندوق أمام أزمة تمثلت في نقص السيولة، الأمر الذي حمله على البحث عن موارد إضافية، إذ أن الحصص والزيادات التي تطرأ عليها، وكذلك القروض التي يحصل عليها الصندوق، لم تعد كافيةً لقيامه بسد حاجة البلدان الأعضاء لتمويل العجز في موازين مدفوعاتها، ومنذ عام 1960 بدأ بعض الاقتصاديين يشككون بإمكانية استمرار نظام بريتون وودز، لأن هذا النظام

تضمن تناقضات داخلية .ففيما عدا الذهب الذي كان تقديمه قليلاً ونادراً، فإن زيادة الطلب على السيولة الدولية لا تتم تلبيتها ما لم تقدم الولايات المتحدة الأمريكية – التي أصيب ميزان مدفوعاتها بالعجز، والتي هي مركز الاحتياط – المزيد من الدولارات للعالم[1].

وحق السحب الخاص هو أصل احتياطي دولي استحدثه الصندوق في عام 1969 ليكون مكملا للاحتياطيات الرسمية الخاصة ببلدانه الأعضاء. ويبلغ المجموع الكلي للمخصصات الموزعة حتى الآن 660,7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 943 مليار دولار أمريكي). ويتضمن هذا أكبر توزيع للمخصصات في تاريخ الصندوق بقيمة 456 مليار دولار أمريكي والذي تمت الموافقة عليه في 2 أغسطس 2021 (ويصبح ساري المفعول في 23 أغسطس 2021). وكان هذا التوزيع الأخير للمخصصات يستهدف معالجة حاجة العالم للاحتياطيات على المدى الطويل، ومساعدة البلدان على تجاوز تأثير جائحة كوفيد-19. وتتحدد قيمة حق السحب الخاص وفقا لسلة من خمس عملات – الدولار الأمريكي واليورو واليوان الصيني والين الياباني والجنيه الإسترليني.

2. طبيعة حقوق السحب الخاصة:

تتلقى المصارف المركزية للبلدان الأعضاء المشتركة بنظام حقوق السحب الخاصة (والبلدان جميعها أعضاء الصندوق مشتركة فيه الآن) وحدات حقوق السحب الخاصة الموزعة على كل منها، وتفتح البنوك المركزية بنداً للموجودات خاصاً بهذه الوحدات ضمن باب الأصول الاحتياطية؛ وبالمقابل تفتح حساباً للتخصيصات بهذه الوحدات ضمن باب الخصوم، وكذلك يفتح الصندوق حساباً لكل من البلدان التي شاركت في هذا النظام، وتعد حسابات كل بلد دائنة ومدينة في الوقت نفسه بمقدار وحدات حقوق السحب الخاصة التي خصصت لها، وهكذا تتلقى البلدان الأعضاء هذه الوحدات دون مقابل، وكأنها مخلوقة من العدم.

[1]- ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة –مفهومها، واقعها، ومستقبلها–، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 30، العدد 02، 2014، ص 10.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

فليس لهذه الوحدات وجود مادي وإنَّما لها وجود محاسبي .فهي حسابات دفترية متولدة عن قيود دائنة ومدينة في وقت واحد، ومسجلة في حسابات البنوك المركزية التي تتلقاها، وكذلك في حسابات الصندوق الذي يقوم بإصدارها[1].

3. دور حق السحب الخاص:

أنشئت حقوق السحب الخاصة لتكون أصلا احتياطيا دوليا مكملا، في سياق نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة، ومع انهيار نظام بريتون وودز في عام 1973، وتحوُّل العملات الرئيسية إلى نظم أسعار الصرف المعومة، قل الاعتماد على حقوق السحب الخاصة كأصل احتياطي عالمي. ومع ذلك، يمكن لتوزيعات حقوق السحب الخاصة أن تساهم بدور في توفير السيولة وتكملة الاحتياطيات الرسمية للبلدان الأعضاء، كما حدث في سياق الأزمة المالية العالمية، ويُستخدم حق السحب الخاص كوحدة حساب في الصندوق والمنظمات الدولية الأخرى.

وحق السحب الخاص ليس عملة ولا استحقاقا على الصندوق، بل هو استحقاق محتمل على عملات البلدان الأعضاء القابلة للاستخدام الحر، ويمكن مبادلة حقوق السحب الخاصة بهذه العملات.

الفرع الثاني: تنمية القدرات الاقتصادية والفنية للدول المتضررة:

عادة ما تُصنف سياسات الإصلاح الاقتصادي، طبقا لبرامج صندوق النقد الدولي إلى نوعين: الأول يعرف بالإصلاح أو التصحيح الدوري ويركز على سياسات التثبيت والاستقرار التي ترمي إلى استعادة التوازن في الاقتصاد الكلي؛ عن طريق سياسات مالية ونقدية تهدف تخفيض الإنفاق القومي، وتوجيهه إلى القطاعات التي تحقق وافر في النقد الأجنبي، والثاني يعرف بالإصلاح والتصحيح الهيكلي(سياسات التكيف الهيكلي).

[1]- ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة هشام متولي، دار طلاس ، ط01، 1995، ص 53-55.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

ويهدف تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية والمالية، ومواصلة النمو بمعدلات معقولة، وفي حقيقة الأمر، فإن معظم الحالات التي تستوجب تبني تدابير تصحيحية لمعالجة اختلالات داخلية وخارجية عميقة تنطوي على إجراءات من النوعين كليهما في وقت واحد[1].

جرت الإشارة إلى أنه بعد انعقاد مؤتمر" بريتون وودز"، تم إنشاء مؤسستين تهتمان بالجانبين؛ النقدي، والمالي الدولي، ألا وهما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وكان الهدف الرئيسي من إنشائهما في بداية عملهما مساعدة الدول المتضررة من جراء الحرب العالمية الثانية، وبالخصوص الدول الأوربية، وبعد تعافي هذه الدول من الأضرار التي لحقت بها من الحرب العالمية الثانية، وبمرور الزمن، ظهرت بعض السلبيات على الاقتصاد العالمي، خصوصا مع مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، حيث تزامنت هذه الحقبة مع ظهور أزمة الديون للدول النامية، فاتجهت مؤسسة —صندوق النقد الدولي– إلى طريق آخر، هو مساعدة الدول النامية على التكيف والاندماج في الاقتصاد العالمي، بمنح بعض التسهيلات، مقابل قبول بعض الشروط على شكل سياسات، وهذه السياسات تُدعى "سياسات التكيف الاقتصادي[2]"، وما سياسات التكيف الاقتصادي إلا عبارة عن حزمة من القواعد والإجراءات يفرضها التواؤم، وتطبقها الدول الأعضاء في حالة وقوعها في اختلالات، مقابل منحها مساعدات مالية تساعدها لتصحيح مكامن الاختلال[3].

---

[1]– حسن برفيز، "التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية، الحاجة والتحديات والمدخل في تصحيح التنمية"، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، تحرير سعيد النجار، دار الهلال، القاهرة، 1987، ص 70-71.

[2]– دوادي بن الدين، سياسات التكيف الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، 2010، ص 36.

[3]– دوادي بن الدين، المرجع نفسه، ص 102-103.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

المبحث الثاني: تقييم عمل صندوق النقد الدولي في مجال التنمية الاقتصادية:

جاء تأسيس صندوق النقد الدولي لتحقيق رسالة من خلالها يعمل على تحقيق استقرار النظام النقدي الدولي، ورصد حركة العملات في العالم، ويتتبع صندوق النقد الدولي مجال التنمية الاقتصادية على الصعيد العالمي وفي البلدان الأعضاء بالخصوص، ويقدم قروضا للبلدان التي تواجه مشاكل في ميزان المدفوعات، ويقدم المساعدة العملية للبلدان الأعضاء.

المطلب الأول: ايجابيات صندوق النقد الدولي:

مع اندلاع أزمة المديونية عام 1982، انبثقت المشروطية لصندوق النقد الدولي وأصبحت الدول النامية لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض، أو إعادة جدولة ديونها، إلا بإتباع سياسة معينة للإصلاح الاقتصادي تفرضها هاته المؤسسة وتتضمن السياسة المالية وفق برامج الإصلاح الاقتصادي التقليل من الإنفاق الحكومي وترشيده، وذلك عن طريق إزالة الدعم عن السلع والخدمات الأساسية، وتثبيت بند الأجور في الموازنة العامة، وإلغاء التحويلات المنشآت القطاع العام، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد؛ من خلال تحويل ملكية المشروعات العامة إلى القطاع الخاص، وعدم الدخول في أي مشروعات إنتاجية جديدة[1].

ومن ايجابيات الصندوق أنه يستهدف، منع وقوع الأزمات في النظام الدولي عن طريق تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية سليمة، وهو صندوق يمكن أن يستفيد من موارده الأعضاء الذين يحتاجون إلى التمويل المؤقت لمعالجة ما يتعرضون له من مشكلات في ميزان المدفوعات، فإن هذه العناصر وحدها كفيلة بتبيان أهمية دوره، ولو ضفنا إلى ذلك أهدافه المعلنة، لبرزت تلك الأهمية أكثر، إذ تتضمن الأهداف القانونية لصندوق النقد الدولي تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، وتجنب التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم الاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها البلدان، والتي يفترض بالصندوق لتحقيقها أن يقوم بمراقبة التطورات

[1]– العبدلي سعد عبد نجم –غيدان جليل كامل، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 2، جامعة واسط، 2010، ص 25.

والسياسات الاقتصادية والمالية في البلدان الأعضاء، وعلى المستوى العالمي، وتقديم المشورة بشأن السياسات لأعضائه استنادا إلى الخبرة التي اكتسبها مند تأسيسه[1].

ومن ايجابياته أيضا أنه يوجه اهتماما كافية للسياسات الهيكلية التي تؤثر على أداء الاقتصاد الكلي بما في ذلك سياسات سوق العمل التي تؤثر على سلوك التوظيف والأجور، كما يقوم بتقديم المشورة لكل بلد عضو حول كيفية تحسين سياسته في هذه المجالات، بما يتيح مزيدا من الفاعلية في السعي لبلوغ أهداف وطنية مقصودة مثل ارتفاع معدل توظيف العمالة، وانخفاض التضخم، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام دون أن يؤدي إلى مصاعب كالتضخم ومشكلات ميزان المدفوعات، وتلجأ الدول إلى طلب مساعدة صندوق النقد الدولي عندما تواجه مشكلة في ميزان المدفوعات، وتكون هذه المساعدة في شكل قروض وتوصيات مالية ضمن برنامج يتم تحديد فترته الزمنية، ويطلق على ما يشتمله البرنامج من سياسات مالية واقتصادية برنامج التصحيح الاقتصادي"[2].

إن غالبية الدول النامية التي تتمتع بعضوية الصندوق تجبر على إنجاز التصحيح عبر تطبيق سياسات الصندوق، وذلك لحاجتها الملحة للحصول على التمويل الذي يوفره صندوق النقد، سواء من مصادره الخاصة، أو من مصادر أخرى، مثل البنك الدولي والمؤسسات التابعة له، والمنظمات الأخرى، وبالفعل، بدأت تتدفق القروض التي تحمل في طياتها الشروط المصممة سلفا لواقع هذه الاقتصادات[3]، ويمكن تلخيص أهم إيجابيات التي حققها الصندوق كما يلي:

استقرار أسعار صرف العملات للدول الأعضاء في الصندوق حتى عام 1968 مما ساهم في دعم وتحفيز التجارة والنمو الاقتصادي.

1. تنمية وتطوير التجارة الدولية الأمر الذي انعكس إيجاباً على الناتج العالمي.

---

[1]- محمد قبيالت، صندوق النقد الدولي ورؤيته للصراعات في منطقة الشرق الأوسط، صحيفة العرب، العدد 10412، لندن، 2016، ص 8.

[2]- عبلة مرشد، صندوق النقد الدولي ومستقبل التنمية، "الوطن" أون لاين، 03-05-2022، إنترنت:
https://www.alwatan.com.sa/article/36389

[3]- حنان عبد الخضر هاشم، الإجراءات التطبيقية لبرامج (التصحيح الاقتصادي) وانعكاساتها على الاقتصادات النامية، المحور الاقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02، ص 124.

2. حل مشكلة المدفوعات الدولية عن طريق اعتماد الدولار أداة دفع عالمية ساهمت في التخلص من التكتلات النقدية وأنظمة المدفوعات الثنائية التي أثرت سلباً على التجارة الدولية.
3. تقديم القروض والمساعدات للدول النامية، وبشكل خاص التي اتبعت النظام الرأسمالي، في حين كانت المساعدات نادرة للدول التي اتبعت طريق التطور الاشتراكي وذلك لمحاربة الاتحاد السوفياتي آنذاك.

المطلب الثاني: سلبيات صندوق النقد دولي:

إن أهم السياسات والانتقادات التي تعرض لها الصندوق لا يمكن حلها أو التغلب عليها طالما أن الولايات المتحدة الأمريكية تسيطر على الصندوق وإدارته، والحل الوحيد لإصلاح هذا النظام هو إيجاد عملة دولية ليس لها جنسية واعتمادها كمقياس للعملات العالمية يصدرها الصندوق باتفاق جميع الدول.

الفرع الأول: التفاوت الاقتصادي بين دول الأعضاء:

أعلن صندوق النقد الدولي أن الأوضاع المالية العالمية تشهد تقلصا، بشكل ملحوظ، مشيرا إلى أن الآثار المشتركة للحرب في أوكرانيا والتضخم واستمرار جائحة كورونا زادت من المخاطر السلبية بشأن التوقعات الاقتصادية.

جاء في التقرير الذي أصدره صندوق الدولي الخاص بالتوقعات الاقتصادية العالمية، والذي أصدره كبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، بيير أوليفييه غورينشاس، في بداية اجتماعات الربيع لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في العاصمة الأمريكية، واشنطن. وقال الخبير الاقتصادي:

"هناك انخفاض كبير في توقعات النمو للاقتصاد بين دول الأعضاء من 4.4 في المائة اعتبارا من كانون الثاني/يناير الماضي إلى 3.6 في المائة في آخر تحديث لدينا (فرق 0.8 نقطة مئوية)، هناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا الانخفاض. أولها، الغزو الروسي لأوكرانيا، الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار الطاقة والسلع في جميع أنحاء العالم. ثانيا، ارتفاع التضخم في معظم البلدان ومن المتوقع أن يستمر لفترة أطول.

بالإضافة إلى ذلك، لدينا تباطؤ في الاقتصاد الصيني مع عمليات إغلاق أكثر تواترا بسبب متغير أوميكرون".

وأشار الخبير الاقتصادي إلى ارتفاع المخاطر العامة وتأثيرها على الآفاق الاقتصادية بشكل حاد، لافتا الانتباه إلى عدد من "المخاطر السلبية المهمة لتوقعاتنا".

أولا. الحرب نفسها:

يمكن أن يتصاعد الصراع، ويمكن أن تصبح العقوبات أوسع، ومن الواضح أن هذا من شأنه أن يثقل كاهل النشاط الاقتصادي.

ثانيا. ضغوط التضخم آخذة في الازدياد:

في بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، بلغ التضخم أعلى مستوى له منذ 40 عاما، هناك خطر من أن يستمر هذا الأمر، وقد يتطلب اتخاذ إجراءات أكثر قوة من قبل البنوك المركزية.

ثالثا. لا تزال جائحة كوفيد-19 معنا:

يمكننا أن نرى ظهور متغيرات جديدة مقاومة للقاحات من شأنها أن تسبب المزيد من الإغلاق وتعطيل سلاسل التوريد العالمية.

رابعا. في سياق تشديد معدلات السياسة النقدية في جميع أنحاء العالم، يمكننا أيضا رؤية المزيد من عدم الاستقرار المالي. أخيرا، هناك أيضا إمكانية حدوث اضطرابات اجتماعية نظرا للزيادة في أسعار الطاقة والغذاء في العديد من البلدان"[1].

[1]- تاريخ الاطلاع: 2022/05/19:

https://news.un.org/ar/story/

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

الفرع الثاني: تبعية صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة وهيمنة الدول الكبرى على الصندوق:

إذا نظرنا لسياسات صندوق النقد الدولي نجد أنه بالرغم من أن أهدافه ومرتكزاته التي قام عليها مثالية ومشجعة من الناحية النظرية على الأقل إلا أنه من الواضح للمراقب لواقع عملها أن أغلب دول العالم الثالث التي حصلت على قروض من الصندوق لم تستفد منها بل كانت القروض بوابة لمزيد من الانهيار الاقتصادي والتعثر المالي بل وزيادة معدلات البطالة في تلك الدول.

1. تبعية صندوق النقد الدولي[1]:

بصورة عامة فإن سياسات صندوق النقد الدولي في أغلب دول العالم الثالث كانت لها نتائج كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى فالغريب أن سياسات الصندوق تترك الدول أكثر فقرا مما كانت مع ارتفاع الديون وتعاظم الفوائد وزيادة في البطالة والتضخم، وهذا ما حدث في كثير من الحالات فكمثال في عام 2002 أزالت غانا التعريفة الجمركية على وارداتها الغذائية طبقا لتعليمات الصندوق، وكانت النتيجة إغراق أسواقها بالمنتجات الأوروبية وضرر بالغ أصاب المزارعين، كما رضخت زامبيا كذلك لشروط الصندوق وأزالت التعريفة على وارداتها من الملابس التي كانت تعمل بها حوالي مئة وأربعون شركة محلية للملابس وخلال فترة قصيرة لم يتبق من هذه الشركات المحلية سوى ثمان شركات فقط.

ومن قبل غانا وزامبيا وبنفس السياسات، قامت بيرو بتخفيض تعريفتها الجمركية على القمح المستورد من الولايات المتحدة الدولة التي تقدم لمزارعيها دعما سنويا يصل إلى أربعين مليار في السنة، مما ألحق الضرر بمزارعي بيرو، وعندما تفشل الدول في سداد القروض وينهار وضعها الاقتصادي تبدأ عملية ما يسمى بقرصنة الاقتصاد فتبدأ عملية إلزام الدول بتطبيق إجراءات نتائجها تدمير للموارد الاقتصادية أو تسهيل استحواذ بعض الشركات على هذه الموارد (بغرض تنميتها) وهنا يصبح نظام الدولة الاقتصادي بموارده تحت سيطرة صندوق النقد الدولي...، أو بالأصح الدول الأكثر سيطرة على صندوق النقد الدولي ما يعزز الانتقاد القائل بان صندوق النقد الدولي ما هو إلا ذراع الرأسمالية الليبرالية المتجسدة في الولايات

[1]- تاريخ الاطلاع: 2022/05/20:

https://cutt.us/TRfOn

المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأخرى لفرض أجندتها على الدول الضعيفة لتسهل السيطرة على مواردها ولتظل اقتصاداتها مرهونة وتابعة للمنظومة الاقتصادية العالمية.

2. مصالح الرأسمالية الأمريكية أولا[1]:

لقد أُسس صندوق النقد الدولي من أجل تقديم القروض للبلدان التي بدأ الضعف يعتري عملتها الوطنية، كان القرض يتيح المحافظة على استقرار سعر صرف العملة، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير، فقد قدم قروضًا للدول الأوروبية المدمرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، لتقديم المساعدة في إعادة إعمار ما دُمّر، وللتنمية في الدول الأوروبية المدمَّرة، ما يوضح أن هذه القروض كانت تعطى من أجل مشاريع استثمارية معينة مرتبطة فقط بالبنى التحتية ولكن فيما بعد أصبح البنك يقدم قروضًا لمشاريع أخرى، وبغض النظر عن هذه الفروقات، فإن هاتين المؤسستين تسيران في اتجاه واحد، فالبنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي يضعان مصالح الرأسمال الأمريكي في المقام الأول.

وقد وضح البروفيسور كاتاسونوف فكرة القروض المقيدة التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية، وهي قروض لا يمكن إنفاقها إلا لأهداف معينة، فإذا افترضنا أن أي دولة تحصل على قرض من البنك الدولي، فإن ذلك لا يعني أنها تستطيع أخذ هذا القرض نقدًا والتصرف به كما يبتغي، لذا فإن شروط الإقراض قاسية جدًا، ونادرًا ما تصل الأموال لمؤسسات محددة في البلد المقترض، وإنما تذهب فورًا للدفع مقابل سلع وخدمات محددة في شركات محددة، وبناءً على ذلك تجري المشاريع المقرضة. وأشار إلى أنه في هذه الحالة فإن المساعدة لا تقدّم للبلد المقترض، بقدر ما تقدم لشركات موجودة على أراضي الولايات المتحدة الأميركية والتي يتم إجبار الدولة المقترضة بأخذ السلع والخدمات التي تحتاجها منها.

كما أكمل البروفيسور كاتاسونوف بأن المؤسسة الفعلية التي تربط البلدان بنظام الرأسمال الأمريكي هي صندوق النقد الدولي، ويتلخّص الأمر في أن صندوق النقد الدولي أنشأ أصلا لضمان استقرار عملات الدول الأعضاء في هذا الصندوق ذاته، وبدأ الصندوق يرتّب عمله لا لمساعدة البلدان المقترضة في ضمان

[1]- تاريخ الاطلاع: 2022/05/22:

https://alkhanadeq.com/post.php?id=1735

استقرار سعر عملتها، بل لتنفيذ برامج الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية، وهذا يعني التزام الدول المقترضة بحزمة من المبادئ التي فعلا تربط بشدة اقتصاد البلد المقترض بالطرف المقرض، ويبين كاتاسونوف كيف تتحكم الدولة الأميركية بالدول الأعضاء بطرق داخلية، فمثلا نجد أن بنك روسيا قد تغيرت سياساته عما كانت عليه في زمن الإتحاد السوفياتي، إذ أن الأموال آنذاك كانت ملكًا للبلد الذي يطبعها، أما الآن فقد بات بنك روسيا تابعا للدولة الأميركية، وذلك بسبب أن بنك روسيا أصبح عمليًا فرعًا للنظام الفيدرالي الأمريكي، وأصبح من الأصح تسميته بأنه إدارة للنقد لا مصرفًا مركزيًا، و يعود ذلك لأن إدارة النقد هي مؤسسة تصدر أوراقًا للعملة الوطنية تبعًا لما تشتريه في السوق من العملات الأجنبية، و في حين أن العملة يجب أن تتأثر بحسب القيمة الفعلية للسلع المحلية مقابل السلع الأجنبية، إلا أنه في هذه الحالة نجد أن سعر صرف الروبل منخفض عن القيمة التي يحددها السوق وذلك بسبب أن البنك الروسي يقوم بضخ الروبل لشراء العملة الأجنبية، مما يخلق طلبًا على الدولار، وبطبيعة الحال سيزيد من قيمة الدولار بالنسبة للروبل، ويخفض من سعر صرفها، و هذا ما يسمى بالتقييد المصطنع.

الفرع الثالث: قوانين نظام صندوق النقد الدولي المثيرة للجدل:

إن قوانين النظام الداخلي للصندوق تبين كيف أن هناك نقاط مثيرة للجدل وضعت بشكل يضمن حدوث ما ذكرته في النقطة السابقة نوضحها في الآتي:

– حقوق التصويت في الصندوق متعلقة بحجم حصة الدولة العضو في الصندوق (أي حصة إسهاماته المالية) وبما أن الولايات المتحدة الأمريكية مثلا قد ساهمت بأكبر حصة (من الدولار ومن الذهب) فإنها لم تضمن لنفسها قوة تصويتية تكاد تبلغ الضعف فقط، بل أيضا استطاعت التمتع بنظام حق التصويت المرجح (الفيتو) منذ تأسيس الصندوق.

– لتقديم المشورة لأعضائه بشأن السياسات الاقتصادية أو لإقراضهم، يتمتع الصندوق بحق الإطلاع على كل تفاصيل الوضع الاقتصادي للبلد وعلى كل الأسرار المالية والنقدية لهذا الأخير.

– مبدأ المشروطية الذي يقضي بأن الموافقة على التمويل المطلوب أمسى يتوقف على تنفيذ شروط معينة تتعدى الشروط المتفق عليها بشأن فترات السداد ومعدلات الفائدة على القرض ويتوجب على الدولة المقترضة تحرير خطاب نوايا يقضي بالتزامها بهذه الشروط.

– الاتفاقيات التي تعقدها الحكومات مع صندوق النقد لا تنضوي تحت مظلة الاتفاقيات الدولية، وبالتالي فإنها لا تحتاج تصويتا برلمانيا أو موافقة مجلس شعب تلك الدول كما يعتبر صندوق النقد الدولي مدينا مميزا أي أن القروض الممنوحة من قبله لها أولوية تامة في السداد.

المطلب الثالث: عجز صندوق النقد الدولي عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (إفريقيا أنموذجا):

إفريقيا، هذه الكلمة التي ارتبطت بالفقر والنزاعات والتخلف، هذه القارة الفتية المحرومة، مشكلتها التنموية والاقتصادية أثقلت جداول أعمال المؤتمرات الإفريقية والدولية، وسيطرت على انشغال الدوائر السياسية والمالية والاقتصادية للمجتمع الدولي النامي والمتقدم على حد سواء، رغم اختلاف دوافع ومبررات وأهداف كل منهما.

وما يثير القلق والخوف حول مظاهر الأزمة التنموية الإفريقية هو انهيار جهود التنمية في العديد من دول القارة، وتضخم آثارها السلبية لعدم وجود حلول دائمة وجذرية لأزمات: إجحاف التبادل التجاري العالمي، تدهور أسعار السلع الأساسية التي هي أساس حياة الدول الإفريقية، نقص الإمكانيات الفنية، ضعف تمويل مشروعات التنمية القومية وضعف القدرة على توفير الاستثمارات اللازمة لتطوير هياكل البيئة الأساسية لزيادة الإنتاج، والارتفاع بالمستوى المعيشي الذي لا يعاني فقط على المستوى الاقتصادي بل يعاني أيضا من مشاكل الأمية ونقص الرعاية الصحية والثقافية وانعدام الأمن...[1].

[1]– بسعود حليمة، إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا –بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي–، مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر – 1 – بن يوسف بن خدة –، 2016-2017، ص 39-40.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: سياسة صندوق النقد الدولي في إفريقيا[1]:

لن نتعرف على حجم هذا الدور ومدى تأثيره في الأزمة بالسلب أو الإيجاب إلا بتقييم هذا الأخير من خلال تدخلاته المتمثلة في: الإقراض، إعادة الجدولة، وإدارته للأزمة:

– فيما يتعلق بالدور الإقراضي للصندوق: المعلوم أن قروض الصندوق تقدم عادة لمدة تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، ومن الضروري أن يتأكد الصندوق أن الإصلاحات التي تتم تسمح للدول المدينة أن تعيد هذه القروض للصندوق، لاتسام أمواله بصفة الدوران، ونظرا لقصر المدة نسبيا فإنها لا تسمح بإعطاء المدين الفرصة المناسبة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي والنمو المطلوب، ولذلك فمعظم الدول تنتظر حتى تتفاقم المشاكل وتتضخم، ومن ثم لا تؤتي قروض الصندوق فوائدها.

– بالنسبة لإعادة الجدولة و برامج الإصلاح: فقد أسفرت التجارب أن عمليات إعادة الجدولة كانت مجرد تخدير اللازمة وليس علاجا لها، ودليل ذلك تكرار هذه العملية من حين لآخر في الدولة الواحدة، فالدائنون لا يقبلون إعادة الجدولة إلا بعد اتفاق الدولة المدينة مع الصندوق على تنفيذ سياسات الإصلاح، كما أن عمليات إعادة الجدولة تخلف أثار ضارة على الدول المدينة (تحرير الاقتصاد الوطني وزيادة تبعيته للرأسمالية العالمية، زيادة الأسعار والضرائب، إلغاء الدعم والخدمات الحكومية) والطبقات محدودة الدخل فيها .

– أما بالنسبة الإدارة الصندوق للأزمة: فلطالما كان حريصا على ضرورة إتباع أسلوب المفاوضة حالة بحالة بنفس شدة حرصه على ضرورة استبعاد أسلوب المواجهة وعلاج المشكلة – أي المديونية– كمسألة عامة، وضمانا لاستمرار هذه السياسة لجأ الصندوق تارة إلى إعادة الجدولة وتارة أخرى إلى التوصية بإلغاء أجزاء من الديون وثالثة بالتوصية بالإقراض الإجباري.

فالصندوق ليس بالمنبع الذي تأتي منه حلول أزمات المديونية الخارجية، بقدر ما هو منبع التعقيد وتأزم هذه الأخيرة، ليصبح ملجأ تعود إليه الموارد المالية فيما يسمى بالنقل العكسي للموارد.

[1]– بسعود حليمة، إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا –بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي–، مرجع سابق، ص 201-202.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

الفرع الثاني: أسباب فشل صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية لإفريقيا:

إن فشل الصندوق النقد الدولي في إفريقيا هو نتيجة لسياساته وطبيعة ميثاق صندوق النقد الدولي والذي يكمن دوره الأساسي في التنمية الاقتصادية ومحاولة إعطاء الحلول الاقتصادية لمساعدة الدول في إفريقيا للتخلص من جميع الأزمات التي تكون عائقا لها في النمو الاقتصادي والانتقال من العجز إلى إصلاح المنظومة التنموية الاقتصادية عن طريق مساعدة الصندوق النقد الدولي في سياسة القروض والمديونية لمواجهة هذه الأزمات، إلا أن صندوق النقد الدولي أصبح عائقا أمام هذه الدول في التنمية، وأصبحت كل دول إفريقيا التي اقترضت من الصندوق باءت بالفشل.

ونلخص أسباب فشل هذه القروض من وجهة نظري في أن الحلول والمعالجات الموحدة لجميع دول إفريقيا، فتقريبا كل الدول طلب منها نفس المعالجات الاقتصادية (رغم التناقص والاختلاف بين واقعها الاقتصادي) والتي تنحصر في إزالة التعريفات الجمركية على الواردات وفرض سياسات تقشفية حادة، هذه الحلول لم تكن موجهه أبدا للمشاكل الحقيقية التي تواجه اقتصاد الدولة الممنوح لها القرض، كما أن بعض توجيهات الصندوق ساهمت في تدمير الموارد والصناعات المحلية للدول المقترضة بقصد أو بدون قصد مما يدعم الافتراض بأن الصندوق موجه من دول كبرى بعينها إضافة إلى أن صندوق النقد الدولي لا يهتم بضبط ومحاسبة الأنظمة الفاسدة في قنوات القروض مثل اهتمامه بالتأكد أن الدولة قادرة على سداد القروض ما يمكن زمرة حاكمة من الثراء على حساب الشعب الذي يتحمل تكلفة القرض وفوائده، كما أن لسياسات النقد التدميرية التي ينتهجها الصندوق تحت مسمى إصلاحات اقتصاديه تساهم في إضعاف قيمة العملة المحلية وتهاوي احتياطات البنوك المركزية، وأخيرا فإن مطالبة الصندوق الدائمة للدول المقترضة بفتح الاقتصاد وتحرير الأسواق ورفع يد الدولة في تجاهل واضح لخصوصية الوضع الاقتصادي الحساس للفئات التي ترزح تحت خط الفقر وإلي ضعف الصناعة المحلية في تلك الدول مما يزيد من معاناة هذه الفئات ويقود الصناعة المحلية للانهيار العاجل[1].

[1]- موقع الجزيرة الإخبارية، تقرير مدونة لأحمد كردش، تاريخ الزيارة 2022/05/25:

https://2u.pw/jFuQs

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

بصورة عامة فإن سياسات صندوق النقد الدولي في اغلب دول إفريقيا كانت لها نتائج كارثية بكل ما تحمله الكلمة من معنى فالغريب أن سياسات الصندوق تترك الدول أكثر فقرا مما كانت مع ارتفاع الديون وتعاظم الفوائد وزيادة في البطالة والتضخم، وهذا ما حدث في كثير من الحالات فكمثال في عام 2002 أزالت غانا التعريفة الجمركية على وارداتها الغذائية طبقا لتعليمات الصندوق، وكانت النتيجة إغراق أسواقها بالمنتجات الأوروبية وضرر بالغ أصاب المزارعين، كما رضخت زامبيا كذلك لشروط الصندوق وأزالت التعريفة على وارداتها من الملابس التي كانت تعمل بها حوالي مئة وأربعون شركة محلية للملابس وخلال فترة قصيرة لم يتبق من هذه الشركات المحلية سوى ثمان شركات فقط.

وقد نختلف حول تقييمنا لدور صندوق النقد الدولي ومدى نجاحه في إفريقيا ولكن بالتأكيد أن الآثار الاقتصادية الكارثية التي ظهرت على اغلب الدول المقترضة تدفعنا للتساؤل حول إن كان هناك دور خفي يلعبه صندوق النقد الدولي لصالح الدول المسيطرة عليه وعلى الاقتصاد العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة لتكبيل اقتصادات الدول الفقيرة وإغراقها في مزيد من الديون والتبعية، ويبقى التساؤل هل يحتاج صندوق النقد الدولي إلى إصلاح إداري أو إعادة هيكلة ليصبح أكثر إنسانية وعدالة وهل تعيد دول العالم الثالث حساباتها بخصوص اعتمادها على الاقتراض من الصندوق خاصة في حال استمرار الشروط التي تعود بالسلب على اقتصاداتها، تساؤل سيحمل المستقبل إجابات عنه ومن يدري ربما المستقبل القريب جدا، لكن الأرجح أن التساؤل المطروح له أبعاد تاريخية تعود إلى الاستعمار القديم وسيطرة الدول الخمس الكبرى في هيئة الأمم المتحدة والتي تنظر إلى إفريقيا نظرة مستعمرات قديمة من أجل نهب خيراتها بعدة سياسات كسياسة صندوق النقد الدولي والسيطرة على الاقتصاد العالمي بتفتيت وتفكيك كل محاولات الدول النامية من بينها إفريقيا للمضي قدما في التنمية الشاملة بجميع تعريفاتها، وانطلاقا من عدة سياسات منتهجة لإغراق هذه الدول في مشاكل تعيق تطورها في جميع المجالات.

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية:

خاتمة الفصل:

ختاما قد نختلف حول تقييمنا لدور صندوق النقد الدولي ومدى نجاحه ولكن بالتأكيد أن الآثار الاقتصادية الكارثية التي ظهرت على اغلب الدول المقترضة تدفعنا للتساؤل حول إن كان هناك دور خفي يلعبه صندوق النقد الدولي لصالح الدول المسيطرة عليه وعلى الاقتصاد العالمي وعلى رأسها الولايات المتحدة لتكبيل اقتصادات الدول الفقيرة وإغراقها في مزيد من الديون والتبعية. ويبقى التساؤل هل يحتاج صندوق النقد الدولي إلى إصلاح إداري أو إعادة هيكلة ليصبح أكثر إنسانية وعدالة وهل تعيد دول العالم الثالث حساباتها بخصوص اعتمادها على الاقتراض من الصندوق خاصة في حال استمرار الشروط التي تعود بالسلب على اقتصاداتها، تساؤل سيحمل المستقبل إجابات عنه ومن يدري ربما المستقبل القريب جدا.

الخاتمة

الخاتمة

خاتمة:

وفي نهاية موضوعنا هذا نستخلص أن صندوق النقد الدولي هو مصدر من مصادر التمويل كما أنه من أهمها فصندوق النقد الدولي لا يقوم بتمويل المشاريع أو أنشطة وإنما يقوم بتمويل الدول الأعضاء التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات، حيث أنه يساعد الدول الأعضاء على حل مشاكلهم في ميزان المدفوعات دون اللجوء إلى حلول تؤدي إلى دمار اقتصادي حيث أن الصندوق يقوم بحل مشاكل الدول الأعضاء عن طريق المشورة وإبداء الرأي في السياسات الاقتصادية التي تنتجها الدول الأعضاء أو عن طريق الإقراض من صندوق النقد الدولي.

فالصندوق يقوم بإقراض الدول التي تعاني من مشاكل في الاقتصاد الكلي أو ميزان المدفوعات إلا أن ذلك مرتبط ببرنامج يقوم بإعداد البلد العضو مع الصندوق ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف، وتوضع هذه البرامج لكي تناسب حالة كل بلد من البلدان على حدى وفقا للظروف والحالة الاقتصادية التي يمر بها ووفقا لمشكلاته وقوة اقتصاده كما أن القروض التي يقوم الصندوق بإقراضها للبلدان الأعضاء يترتب عليها رسوم وفوائد يتم دفعها إلا أن الصندوق يراعي حال الدول الفقيرة ويضع لها رسوم وفوائد مخفضة.

نتائج الدراسة:

- صندوق النقد الدولي وكالة (هيئة) من وكالات منظومة الأمم المتحدة، أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية بموجب اتفاقية برتن وودز بولاية نيوهمباشير بالولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 01-22 جويلية 1944، حيث يعمل على تحسين الأوضاع السائدة عالميا من خلال التوسع المتوازن في التجارة العالمية، تحقيق أسعار الصرف التخفيض التنافسي لقيم العملات، وإجراء تصحيح منظم لاختلالات موازين المدفوعات وكانت هذه الأهداف التأسيسية له، ويتكون من 188 دولة عضو وتتم إدارته من خلال خمسة (05) أجهزة وهي: مجلس المحافظين، مجلس المديرين التنفيذيين، المدير العام، الخبراء المختصين، والموظفين الإداريين.

الخاتمة

– إن من الأهداف التأسيسية لصندوق النقد الدولي تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي وذلك عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتآزر فيما يتعلق بالمشكلات النقدية الدولية، وتقديم المعونة من أجل قيام نظام الدفع متعدد الأطراف من شأنه التيسير على الأعضاء في عقد الصفقات النقدية فيما بينهم.

– تتأثر السياسة الاقتصادية للدولة كغيرها من السياسات العامة إلى جانب الفواعل الرسمية المتمثلة في الدولة بمختلف أجهزتها بفواعل غير رسمية كالإيديولوجيات السياسية على غرار توجهات الأحزاب السياسية ومنظمات أرباب العمل والنقابات العمالية، كما تتأثر السياسة الاقتصادية على صعيد البيئة الخارجية خاصة بالنسبة للدول النامية بالمؤسسات المالية والنقدية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي خصوصا في أوقات الأزمات.

– يكتسي تدخل صندوق النقد الدولي في دول العالم الثالث طابعاً خاصاً باعتبار تشابك ما هو اقتصادي مع ما هو استراتيجي وسياسي، حيث تدل الدراسات على أن منح القروض يخضع لمحددات اقتصادية تتأثر كثيراً بالمصالح السياسية والإستراتيجية مثل درجة القرب والصداقة من الدول الغربية، فالحاجة الاقتصادية وحدها لا تفسر حقاً توقيت قروض صندوق النقد الدولي، ويكفي أن أمريكا وحدها لها حق الفيتو، حيث أن عمليات التوزيع العامة لمخصصات حقوق السحب الخاصة تتطلب موافقة مجلس المحافظين وأن الولايات المتحدة الأمريكية لها الأغلبية في مجلس الإدارة الأمر الذي يضمن قدرتها على التحكم بالنهج العام الذي يتبعه الصندوق.

– تبنت الكثير من الدول النامية برامج لمواجهة الاختلالات التي تعاني منها أو دعم التحولات التي تقوم بها، في معظم الأحيان تكون هذه البرامج موصى بها من قبل المنظمات الدولية خاصة صندوق النقد الدولي، ونتيجة للاختلالات العميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي التي شهدتها أواخر السبعينات فقد تضررت موازين مدفوعات الدول النامية.

– لم تثبت برامج صندوق النقد الدولي أي كفاءة في معالجة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول والشعوب المحتاجة للعون، والخيار البديل الوحيد استراتيجيا لا يمكن أن يكون غير بناء اقتصاد وطني منتج

مستقل، دون أن يعني ذلك الانعزال أو عدم التعاون مع الأطراف الدولية الفاعلة، ولكن على أسس من التكافؤ والاحترام المتبادل.

توصيات الدراسة:

من خلال دراستنا ارتأينا تقديم التوصيات والاقتراحات التالية:

- ✓ إجراء إصلاحات مجدية وفعالة لهياكل صندوق النقد الدولي فيما يخص التصويت والإدارة لرفع مشاركة الدول النامية في صياغة مبادئه واتخاذ قراراته بما يعكس أهميتها في الاقتصاد الراهن
- ✓ يجب على الصندوق اتخاذ الأزمات السابقة تجربة لزيادة ورفع فاعليته واستغلال الفرص المستقبلية
- ✓ إعادة النظر في السياسات المتبعة من طرف الصندوق ومحاولة تعديلها وفق نمط متكامل بين الجانب الاقتصادي والاجتماعي،وبما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي للدولة.
- ✓ الاعتماد علي استقلالية القرار السياسي والاقتصادي في حل الأزمات؛
- ✓ تعزيز الشفافية والموضوعية في تقديم المساعدات.
- ✓ إجراء إصلاحات جذرية وهيكليه على اقتصاديات الدول العالم الثالث؛
- ✓ خلق مناخ ملائم ومغري للمستثمرين الأجانب، وذلك من خلال فرض امتيازات ضريبة وتسهيلات إدارية وتطوير الجهاز المصرفي، لتسهيل عملية النمو والتنمية الاقتصادية.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر:

- القرآن الكريم برواية ورش.

ثانيا: المراجع:

أ. الكتب:

1. رمضان محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية للدول النامية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2012.
2. طارق فاروق الحصري، الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
3. عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، ط 01، عمان، 1990.
4. علي عبد الفاتح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
5. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2004.
6. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، ط 01، عمان، 2004.
7. فؤاد حمدي بسيسو،إصلاح النظام النقدي و المالي الدولي،البحث التاسع،المؤتمر العلمي العاشر،الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، 2009.
8. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، دار هومه، الجزائر، 2008.
9. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، دار هومة، الجزائر، 2008.
10. ميشيل لولار، الصندوق النقدي الدولي وعملياته، ترجمة هشام متولي، دار طلاس ، ط01، 1995.
11. هيثم عجام صاحب، التمويل الدولي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ب. المذكرات الجامعية:

1. أسامة محمد إبراهيم، صندوق النقد الدولي كمصدر من مصادر التمويل، أطروحة حول الدراسات الضريبية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.

قائمة المصادر والمراجع

2. إيمان حملاوي، دور المؤسسات المالية الدولية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2012)، أطروحة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
3. بسعود حليمة، إشكالية التنمية الاقتصادية في أفريقيا –بين القانون الدولي للتنمية وفعالية التعاون الدولي–، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر – 1 – بن يوسف بن خدة –، 2016-2017.
4. دوادي بن الدين، سياسات التكيف الاقتصادي- دراسة حالة الجزائر، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، 2010.
5. رمضاني محمد، أثر السياسات الإشرافية لصندوق النقد الدولي على تكييف السياسات النقدية الدولية للدول النامية، أطروحة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بالقايد، تلمسان، 2012.
6. عز الدين بولحبل، المؤسسات المالية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر، 2010.

ج. المقالات:

1. حنان عبد الخضر هاشم، الإجراءات التطبيقية لبرامج (التصحيح الاقتصادي) وانعكاساتها على الاقتصادات النامية، المحور الاقتصادي، القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 02.
2. العبدلي سعد عبد نجم –غيدان جليل كامل، برامج الإصلاح الاقتصادي والفجوة الغذائية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الأول، العدد 2، جامعة واسط، 2010.
3. لطرش ذهبية، دور صندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، الملتقى العلمي الدولي، أيام 20-21 أكتوبر 2009 جامعة فرحات عباس، سطيف.
4. محمد قبيالت، صندوق النقد الدولي ورؤيته للصراعات في منطقة الشرق الأوسط، صحيفة العرب، العدد 10412، لندن، 2016.
5. ياسر الحويش، حقوق السحب الخاصة –مفهومها، واقعها، ومستقبلها–، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد، 30، العدد 02، 2014.

قائمة المصادر والمراجع

د. الندوات والمؤتمرات:

1. حسن برفيز، "التصحيحات الهيكلية في بعض البلدان العربية، الحاجة والتحديات والمدخل في تصحيح التنمية"، ندوة مشتركة تحت إشراف صندوق النقد العربي، وصندوق النقد الدولي، تحرير سعيد النجار، دار الهلال، القاهرة، 1987

هـ. المواقع الالكترونية:

1. www.imf.org/external/arabic/orgcharta.htm.
2. http:www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/howlenda.htm.
3. http://www.imf.org/external/pubs/ft/ar/2022/eng/assests/pdf/imf-annul-repot-2022-ar.pdf.
4. file:/// ar-special-series-on-covid-19-managing-fiscal-risks-under-fiscal-stress.pdf.
5. http://www.imf.org/external/arabic/np/sec/pr/2014/pr14568a.pdf
6. http://money.golij.com/nixon-ends-bretton-woods-international-monetary-system_2189663e7.html.
7. http://www.imf.org/external/np/exr/facts/fre/europef.htm.
8. https://www.banquefrance.fr/fileadmin/user_upload/banque_de_france/Eurosysteme_et_international/Questions_monetaires_internationales/principales-caracteristiques-relations-fmi-uem.pdf.
9. IMF, imf videos, Arabic - Press Briefing: International Monetary and Financial Committee , 12 April 2014. Date of visit the page.
10. http://www.imf.org/external/mmedia/view.aspx?vid=3461438847001
11. https://n9.cl/js9kf.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الآية القرآنية	
الإهداء	
الشكر والتقدير	
قائمة المختصرات	
المقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار التنظيمي العام لصندوق النقد الدولي	
تمهيد	**5**
المبحث الأول: البناء الوظيفي والهيكلي لصندوق النقد الدولي وأهدافه	**5**
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للصندوق النقد الدولي	**6**
المطلب الثاني: أهداف ووظائف الصندوق	**6**
الفرع الأول: أهداف صندوق النقد الدولي	**10**
الفرع الثاني: وظائف صندوق النقد الدولي	**11**
المبحث الثاني: آلية عمل صندوق النقد الدولي	**13**
المطلب الأول: تقييم دور صندوق والتسهيلات التي يقدمها	**13**
الفرع الأول: ايجابيات وسلبيات صندوق النقد الدولي وكيفية معالجتها	**13**
الفرع الثاني: التسهيلات التي يقدمها الصندوق	**14**
المطلب الثاني: موارد صندوق النقد الدولي	**16**
الفرع الأول: الحصص والاشتراكات	**16**
الفرع الثاني: الاقتراض	**17**
الفرع الثالث: مبيعات الذهب وموارد أخرى	**18**
المطلب الثالث: أدوات سيرورة عمل صندوق النقد الدولي	**18**
الفرع الأول: برنامج التثبيت الاقتصادي	**18**
الفرع الثاني: التعديل الهيكلي	**19**
الفرع الثالث: الإنذار المبكر	**19**
الفرع الرابع: اختبار الإجهاد	**20**
خلاصة الفصل الأول	**21**

فهرس المحتويات

الفصل الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية	
تمهيد	**23**
المبحث الأول: مساهمة صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية العالمية	**24**
المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة	**24**
الفرع الأول: دور الصندوق في التنمية بالولايات المتحدة الأمريكية	**24**
الفرع الثاني: دور الصندوق في التنمية بالدول الأوروبية	**25**
المطلب الثاني: دور صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية لدول العالم الثالث	**28**
الفرع الأول: الانعكاسات السلبية ومظاهر أداء الصندوق على الدول النامية	**30**
الفرع الثاني: مسؤوليات الدول النامية تجاه برامج الصندوق	**31**
المطلب الثالث: المساعدة المالية لصندوق النقد الدولي بالنسبة لدول الأعضاء	**32**
الفرع الأول: حقوق السحب الخاصة من صندوق	**32**
الفرع الثاني: تنمية القدرات الاقتصادية والفنية للدول المتضررة	**35**
المبحث الثاني: تقييم عمل صندوق النقد الدولي في مجال التنمية الاقتصادية	**37**
المطلب الأول: ايجابيات صندوق النقد الدولي	**37**
المطلب الثاني: سلبيات صندوق النقد دولي	**39**
الفرع الأول: التفاوت الاقتصادي بين دول الأعضاء	**39**
الفرع الثاني: تبعية صندوق النقد الدولي للأمم المتحدة وهيمنة الدول الكبرى على الصندوق	**41**
الفرع الثالث: قوانين نظام صندوق النقد الدولي المثيرة للجدل	**43**
المطلب الثالث: عجز صندوق النقد الدولي عن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية (إفريقيا أنموذجا)	**44**
الفرع الأول: سياسة صندوق النقد الدولي في إفريقيا	**45**
الفرع الثاني: أسباب فشل صندوق النقد الدولي في التنمية الاقتصادية لإفريقيا	**45**
خلاصة الفصل الثاني	**48**
الخاتمة	**50**
قائمة المصادر والمراجع	**54**
فهرس المحتويات	
قائمة الملاحق	

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي: